موقف النمسا من الثورة الهنغارية عام ١٩٥٦

م. د. تحسين علي حسين
المديرية العامة للتربية في البصرة

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٦/١
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٦/٢٤

الملخص

شهدت هنغاريا عام ١٩٥٦قيام ثورة شارك فيها الطلاب والعمال ضد الحزب الشيوعي الموالي للاتحاد السوفيتي ووجوده في بلادهم، ولم تكن النمسا بعيدة عن احداث تلك الثورة، اذ لم يمضي على استقلالها سوى عام واحد، بعد سنوات قضتها تحت الاحتلال الالماني النازي (١٩٣٨-١٩٤٥)، ثم احتلال الحلفاء لها (١٩٤٥-١٩٥٥) بعد انتصارهم بالحرب العالمية الثانية على المانيا وقيامهم بتقسيم النمسا الى اربع مناطق احتلال بين القوى الاربع الكبرى، فقد شهدت ارضيها صراع الحرب الباردة للسيطرة عليها، لم تستطع الحصول على استقلالها الا في عام ١٩٥٥ واعلنت حيادها، جاءت الثورة الهنغارية كاختبار حقيقي لحياد تلك الدولة الفتية الحديثة الاستقلال، ونظر للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية والاجتماعية بين الشعبين النمساوي والهنغاري فلن تكن بعيدة عن احداث الثورة، فضلا عن علاقة النمسا الجيدة مع الغرب وشمولها بمشروع مارشال، وموقعها الاستراتيجي في أوربا بين المعسكرين الغربي والشرقي، فقد تعرضت لحرب اعلامية شرسة من قبل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية من خلال اتهامها بانتهاك الحياد ودعم الثوار الهنغاريين ومساعدة الولايات المتحدة الامريكية وحلف الاطلسي للتغلغل في شرق أوربا انطلاقا من الاراضي النمساوية ، كما واجهت النمسا مشكلة اخرى بسبب الثورة وهي تدفق اللاجئين اليها بأعداد كبيرة تفوق قدرتها على استيعاب تلك الاعداد ، فضلا عن قضية حماية الحدود النمساوية من قبل جيش حديث التكوين ودولة محايدة لم يمضي على استقلالها سوى عام واحد في خضم الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي.

Austria's stance on the Hungarian Revolution of 1956

Dr. Tahseen Ali Hussein
General Directorate of Education in Basra

Abstract

In 1956, Hungary witnessed a revolution in which students and workers participated against the pro-Soviet Communist Party and the Soviet presence in their country. Austria was not far from the events of that revolution, as it had only been independent for a year, after years spent under Nazi German occupation (1938-1945), then the Allied occupation (1945-1955) after their victory in World War II over Germany

and their division of Austria into four occupation zones between the four major powers. Its land witnessed the Cold War struggle to control it, and it was not able to gain its independence until 1955 under a treaty after declaring neutrality. The Hungarian revolution came as a true test of the neutrality of the newly independent young countries. Given the geographical proximity and historical and social relations between the Austrian and Hungarian peoples, it was not far from the events of the revolution. Austria had good relations with the West and its inclusion in the Marshall Plan, in addition to its strategic location in Europe between the Western and Eastern camps. It was subjected to a fierce media war by the Soviet Union and the Communist Bloc. Austria was accused of violating neutrality, supporting the Hungarian revolutionaries, and helping the United States and NATO penetrate Eastern Europe from Austrian territory. Austria also faced another problem due to the revolution: the influx of refugees into the country in numbers that exceeded its capacity to absorb them. In addition, the issue of protecting the Austrian borders by a newly formed army and a neutral state that had only been independent for a year in the midst of the Cold War conflict between the Western and Eastern blocs.

المقدمـــة

وقعت النمسا في الثاني عشر من اذار ١٩٣٨ تحت سيطرت الاحتلال النازي ، بعد قيام القوات الالمانية في احتلالها، واعلان هتلر ضم النمسا الى المانيا، واصبحت جزء من الاراضي الالمانية بموجب الاستفتاء الذي جرى في العاشر من نيسان من العام نفسه الذي اقر الاتحاد بين البلدين[١] .

ظلت النمسا خاضعة للاحتلال الالماني لكن قيام الحرب العالمية الثانية كان نقطة تحول في تاريخ النمسا ، بعد ان اعلن الحلفاء في البيان الختامي لمؤتمر موسكو عام ١٩٤٣ ان ضم النمسا الى المانيا يعد لاغٍ وباطل ، وبدأت قوات الحلفاء عملياتها العسكرية في الثاني من نيسان ١٩٤٥من اجل تحرير النمسا من السيطرة الالمانية ، وتم تحريرها وتشكيل حكومة موقتة ، وقسمت النمسا بعد التحرير الى ربع مناطق احتلال ضمت منطقة الاحتلال الامريكي والسوفيتي والبريطاني والفرنسي ، وشهدت النمسا طول المدة (١٩٤٥-١٩٥٥) صراع بين المعسكرين الغربي والشرقي للسيطرة عليها في ظل الحرب الباردة ، وانتهاء الصراع بتوقيع معاهدة عام ١٩٥٥التي نصت على استقلال النمسا واعلان حيادها اوانها بالمستقبل لن تكون في جانب أي من المعسكرين الغربي او الشرقي[٢].

شكلت الثورة الهنغارية في عام ١٩٥٦ الاختبار الحقيقي لحياد النمسا، قبل التطرق الى موقف النمسا الحكومي والشعبي من الثورة، لابد من معرفة طبيعة الاوضاع في هنغاريا قبل الثورة وعلاقتها في النمسا، كانت كل من النمسا والمجر (هنغاريا الحالية) تشكل امبراطورية واحد باسم الإمبراطورية النمساوية المجرية (١٨٦٧-١٩١٨)[٣]، لكن بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى، وبموجب معاهدة فرساي Versailles١٩١٩[٤]، ومعاهدة تريانون Trianoni [٥] ١٩٢٠، اصبحت كل من النمسا وهنغاريا دولتان مستقلتان عن بعضهما [٦]، واقام البلدان علاقات دبلوماسية بينهما في عام١٩٢١، وبعد قيام الحرب العالمية الثانية انظمت هنغاريا الى جانب دول المحور في العشرين من تشرين الثاني ١٩٤٠، وشاركت الى جانب القوات الالمانية وفي اذار ١٩٤٢ اعلنت الحرب على الاتحاد السوفييتي ، لكن القوات السوفيتية تمكنت من تحقيق انتصارات على القوات الهنغارية ، وهزيمة الجيش الهنغاري في معركة فورونيج في كانون الثاني ١٩٤٣،الأمر الذي جعلها عاجزة عسكرياً، مما دفع الحكومة الهنغارية الى اجراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل مفاتحة الحلفاء برغبتها في أنهاء تحالفها مع المانيا والخروج من الحرب، لتجنب احتلال السوفييت لبلادهم، لكن هتلر علم بذلك فقام باحتلالها وسقطت عاصمتها بودابست بيد الالمان في التاسع عشر من اذار ١٩٤٤[٧]، لكن القوات السوفيتية تمكنت في نيسان ١٩٤٥ من طرد القوات الالمانية منها وابقاء قواتها فيها بموجب المادة ٢٢من معاهدة الصلح، التي نصت على سحب قوات الحلفاء جميعها من الارضي الهنغارية عدا القوات السوفيتية لتامين خطوط المواصلات بين روسيا والنمسا، استغل السوفييت سيطرة قواتهم على دول أوربا الشرقية في نهاية الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن القرب الجغرافي لإقامة جمهوريات شعبية في تلك الدول ، استمدت دساتيرها من الدستور السوفيتي واتجهت الى بناء نفسها سياسيا واقتصاديا على النمط السوفيتي [٨]، عمل الشيوعيون منذ نهاية الحرب على السيطرة على مقاليد الحكم في هنغاريا بمساعدة السوفييت ، فبعد اجراء الانتخابات في نهاية عام ١٩٤٥ تم تشكيل حكومة ائتلافيه بموجب مقررات مؤتمر يالطا ، لم يحصل الحزب الشيوعي الهنغاري سوى على ١٧% من الاصوات، لكنهم حصلوا على وزارة الداخلية ، وفي انتخابات عام ١٩٤٩ حصل الحزب الشيوعي على ٩٥% من الاصوات ، بعد ان نجح في القضاء على منافسيهم من الاحزاب الاخرى، بعد سيطرت الشيوعيين على مقاليد الحكم اصبحت هنغاريا تحت النفوذ السوفيتي وتعرضت الى سياسات صارمة من جانب الاتحاد السوفيتي مما اثار استياء الشعب الهنغاري ، فضلا عن تراكم الغضب الشعبي بسبب القيود على الحريات والاقتصاد ، كان من نتائج حكم الحزب الشيوعي الهنغاري وسيطرت السوفييت وتدخلهم

في شؤون البلاد انطلاق احتجاجات شعبية في بالعاصمة بودابست في الثالث والعشرين تشرين الثاني ١٩٥٦ [٩]، لكنها سرعان ما تطورت الى ثورة [١٠].

موقف النمسا من الثورة الهنغارية

شهدت العلاقات النمساوية الهنغارية من جهة ، والعلاقات النمساوية السوفيتية من جهة اخرى تحسن كبير بعد اعلان استقلال النمسا عام ١٩٥٥واعلانها الحياد ، كانت هنغاريا اول دولة شيوعية وخامس دولة من دول العالم تعترف باستقلال وحيادها في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٦ ، كما استأنفت المفاوضات بين البلدين حول التجارة وقضايا الحدودية في كانون الثاني ١٩٥٦، بعد ان توقفت عام ١٩٥٣،ودعى نائب وزير الخارجية الهنغاري استيفان سيبيس István Sebes وفد من البرلمان النمساوي لزيارة بودابست وانشاء قنصلية في غراتسGraz [١١] وهي ثاني اكبر المدن النمساوية بعد العاصمة فينا ، كما طلب سيبيس انشاء لجنة مشتركة خاصة بمسالة الحدود وابرام ميثاق تعاون ثقافي بين البلدين ، بعد الزيارة قامت الحكومة الهنغارية بإزالة الاسلاك الشائكة وحقول الالغام على الحدود بين البلدين[١٢]، ادت الاتفاقيات التجارية بين البلدين الى زيادة التبادل التجاري بينهم وارتفع من (٧٠.٧)مليون شلن نمساوي الى اكثر من مليار شلن بحلول عام ١٩٥٦[١٣]، كما زار وفد من مجلس السوفييت الاعلىCCCP [١٤] النمسا في تموز من عام ١٩٥٦، واستمرت الزيارة لمدة اسبوعين، وكان الهدف من الزيارة تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين لكن قيام الثورة الهنغارية كان له تأثير الكبير على علاقات النمسا مع كلاً من الاتحاد السوفيتي وهنغاريا [١٥] .

شهدت هنغاريا في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٦ مظاهرات كبيرة نظمها طلاب الجامعات واشترك فيها كل طبقات الشعب بما فيهم العمال واعلنوا مطالبهم التي تمثلت في خروج القوات السوفيتية من بلادهم ، وتغيير الحكومة على ان يتولى امري ناجي[١٦] رئاستها وتغير جميع الاشخاص الموالين للاتحاد السوفيتي في الدولة، والمطالبة في حرية الانتخابات وتعدد الاحزاب وانشاء برلمان جديد ومنح العمال حرية الاضراب وتحسين الوضع الاقتصادية في حدود امكانيات البلاد [١٧] .

شكلت الثورة الاختبار الحقيقي للحياد النمساوي الذي اعلنته في عام ١٩٥٥بعد ان حصلت على استقلالها [١٨]، نتيجة للعلاقات التاريخية والاجتماعية بين الشعبين ، والقرب الجغرافي بينهم ، لم تستطيع النمسا ان تكون بعيدة عن تأثير احداث الثورة، باعتبارها الدولة الوحيدة غير الشيوعية التي لها حدود مشتركة مع هنغاريا، في وقت كان يشهد العالم صرعاً دولياً بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي، المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وحلف وراسو والكتلة الشرقية [١٩] .

عند قيام الثورة الهنغارية كان المستشار النمساوي يوليوس راب Julius Raab [٢٠] في زيارة الى جمهورية ألمانيا الغربية ، بينما كان وزيرا لخارجية فيجلLeopold Figl[٢١] يزور مجلس أوروبا في ستراسبورغ في فرنسا ، في حين كان من المقرر قيام نائب المستشار النمساوي شيرف Scharf في جولة إلى دول شرق آسيا (باكستان والهند واليابان)[٢٢]، لكن الأحداث في المجر فاجأت السلطات النمساوية الرسمية حيث انقطعت الاتصالات مع هنغاريا فجأة في مساء الثالث والعشرين من تشرين الأول، و لم تظهر أنباء الأحداث في بودابست وبداية الاشتباكات إلا في اليوم التالي عبر الراديو الهنغاري ، عندما اعلن الراديو الهنغاري ان رئيس الحكومة هو من طلب مساعدة الاتحاد السوفييتي في القضاء الثورة ، لم يقتصر الاهتمام بهذا الحدث على الحكومة النمساوية فقط ، بل ان الشعب النمساوي عدا الشيوعيين منهم كان متعاطف الى درجة كبيرة مع الشعب الهنغاري في نضاله من اجل نيل الحرية ، وكان مستعد للتبرع والدعم بشكل كبير حتى ان موظفي الصليب الأحمر النمساوي لم يتمكنوا من مواكبة التعبئة والتغليف وإرسال التبرعات والمساعدات الانسانية التي كانت تقدم من الشعب النمساوي الى الشعب الهنغاري[٢٣]

ارسلت الممثلية النمساوية في بودابيست برقية تخبر حكومتها بتدهور الوضع في العاصمة بودابيست بعد تمرد علني للطلاب والعمال ووجود قوات سوفيتية مزودة بدبابات في العاصمة على اثر ذلك عُقد اجتماع بين وزير الداخلية اوسكار هيلمر Oskar Helmer وزير الدفاع فرديناند غراف Ferdinand Graf في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٦، المكلفان في ادارة اعمال الحكومة النمساوية، بعد سفر المستشار النمساوي راب الى المانيا، وحضر الاجتماع نائب المستشار النمساوي شيرف لمناقشة تطور الاوضاع في هنغاريا، اكد غراف خلال الاجتماع يجب ان نقيم الوضع في هنغاريا بشكل جيد ونتخذ التدابير اللازمة لتامين الحدود ، اما هليمر فقد وصف الاحداث في هنغاريا بانها " عملية إعادة إرساء الديمقراطية من جديد "[٢٤]، واكد أن اهم شيء في الوقت الراهن تأمين الحدود وحماية السكان من الاحداث غير المتوقعة، وقامت وزارة الدفاع في الرابع والعشرين من تشرين الأول بتأمين الحدود النمساوية – الهنغارية المشتركة بوحدات من الجيش وأمر وزير الدفاع القوات النمساوية الوحدات الآلية والمدرعة بالتوجه من ثكناتها في فيينا والنمسا السفلى وستيريا صوب الحدود في مقاطعة بورغنلاند[٢٥].

في الرابع والعشرين من تشرين الاول اعلن الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev[٢٦] انه تلقى طلب من الحكومة الهنغارية بالتدخل السوفيتي لان الوضع اصبح خطير، حيث وصلت قوة عسكرية سوفيتيه مكونة من (٢٠) الف جندي، وكان للسفير السوفيتي في بودابست دور كبير في حصول السوفييت على طلب من الحكومة الهنغارية للتدخل بحجة الحفاظ على الامن والاستقرار في البلاد[٢٧]، امام تلك التطورات بعد عودة راب من زيارة

الخارجية، ادرك انه لابد من التحرك بسرعة لتامين الحدود الهنغارية عن طريق تعزيز الدوريات على الحدود، وأنشاء منطقة محظورة تشمل مقاطعة بورغنلاند بأكملها تقريباً، وشكل تنفيذ تلك لتدابير تحديًا كبيرًا للجيش النمساوي الحديث التكوين[٢٨]، فكانت اغلب معدات الجيش النمساوي مؤلفة من بقايا معدات الجيش الامريكي التي تركها للنمساويين بعد الانسحاب عام ١٩٥٥، فضلا عن بقايا بعض الاسلحة البريطانية والسوفيتية، وان قوات الدرك[٢٩] ، التي اسهمت الولايات المتحدة الامريكية في تشكيلها هي من كان يتولى حماية الامن والحدود في النمسا خلال تلك المدة [٣٠] .

قامت الحكومة النمساوية في تعزيز قوات الجيش النمساوي في مقاطعة بورغنلاند الحدودية ،وجعلها في حالة تأهب لأي طارئ قد يحدث في تلك المقاطعة الحدودية، وتم تجهيز (٣٤) ضابط من مدرسة الدرك في مدينة روستRust [٣١] بمركبات لاسلكية جعلهم مستعدين للانتشار لتعزيز مواقع القوات الدرك بشمال بورغنلاند ، وتم نقل(٤٠) عنصر من قوات الدرك في فينا لإعادة انتشارهم في جنوب بورغنلاند، وتم تعزيز قوات الدرك في ولاية ستيريا في (٥٠) عنصر اضافي من قوات الدرك من مدينة غراتس، وتم إبقاء (٣٠) ضابطاً على أهبة الاستعداد في منطقة بروك هذا ما يخص قوات الدرك التابعة لوزارة الداخلية[٣٢]، اما قوات الجيش النمساوي فصدرت الاوامر لفرقة المشاة الخامسة والثلاثين في ابقاء قواته في حالة تأهب، وطلب من أكاديمية إينس العسكرية بتدريب الدفعة الاولى والثانية ووضعها في حالة استعداد الى جانب القوات المدرعة وبطرية المدفعية في مدرسة هورشينج ، وصدرت الاوامر الى القوات الجوية النمساوية بقيام طائرات هليكوبتر وطائرات (ياك-١١) للقيام بطلعات استطلاعية، تم رفع حالة التأهب للكتيبة الخامسة من الشرطة العسكرية والكتيبة الثانية من المشاة، وبناء على طلب مديرية أمن بورغنلاند تم تهيئة اربع ثكنات تقع جنوب آيزنشتات تأهبا لإيواء للاجئين إذا لزم الأمر[٣٣].

في الخامس والعشرين من تشرين الاول١٩٥٦اعلنت المصادر الحكومية في هنغاريا انها نجحت في اخماد التمرد بمساعدة القوات السوفيتية حسب قولها، وانها قررت الغاء حظر التجوال، لكن الشعب الهنغاري اكتشف عكس ذلك ، فعند خروج السكان من منازلهم وجدوا أن الثورة مازالت قائمة وان ما ذكرته الحكومة حول سيطرة القوات السوفيتية على الاوضاع واتهام المتظاهرين بالسرقة والتخريب هي اخبار غير صحيحة، وان الممتلكات لم تتعرض الى التخريب او السرقة وواصل المتظاهرين مظاهرتهم رافضين الاستسلام، بعد ان طلب الحرس الوطني منهم التفرق بموجب قانون الحضر المفروض على المظاهرات والتجمعات، الأمر الذي أثار غضبهم ودفعهم إلى الاستمرار والتوجه نحو الجمعية العامة، وبدؤا بطلاق "الشتائم" على الضباط الذين قابلوا ذلك بفتح النار على المتظاهرين المتواجدين قرب الدبابات السوفيتية ، قابله السوفييت ذلك

بفتح النار ايضاً ظناً منهم ان المتظاهرين قد نصبوا فخا لهم ، وقد سقط العديد من القتلى والجرحى بينهم عدد من الشرطة، وقد انتشر خبر الحادث بسرعة كبيرة إلى درجة أدت إلى تضخيم الخبر[٣٤].

في يوم السادس والعشرين من تشرين الاول اعلن المستشار راب خلال مؤتمر صحفي بعد الاحداث عن تنفيذ عملية ضخمة لتأمين الحدود النمساوية، كما اكد وزير الدفاع النمساوي غراف ان القوات المسلحة النمساوية قد وضعت في حالة تأهب واستعداد لأي طارئ، وصدرت التعليمات إلى قادة الفرقتين الأولى والثانية بإرسال دوريات بسيارات الجيب يقود كل دورية ضابط إلى منطقة الحدود النمساوية المجرية، وفي مساء نفس اليوم صدرت الاوامر للقوات المنتشرة على الحدود بإطلاق النار على كل من يعبر الحدود سواء كانوا أفراد أو مجموعات مسلحة في حال عدم الامتثال للأمر التي تصدر لهم، كما دعا غراف الملحق العسكري للسفارة السوفيتية في النمسا لعقد اجتماع من اجل مناقشة مسالة الحدود، ووجود القوات السوفيتية بالقرب من الحدود النمساوية–الهنغارية، وضرورة التهدئة، وقد ابلغه الملحق العسكري السوفيتي ((إن الحدود النمساوية سيتم احترامها من قبل القوات السوفيتية))، وفي ظل التقارير الواردة من بودابست اجرى وزير الخارجية النمساوي فيجل مشاورات مع سفراء الدول الغربية الكبرى في النمسا حول تطور الاحداث في هنغاريا ، وسبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار واحلال السلام في هنغاريا [٣٥].

في ظل تطور الاحداث في هنغاريا عقد مجلس الوزراء النمساوي جلسة استثنائية في الثامن والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٦ ناقش الاجتماع مسألة كيف ستتصرف النمسا وتحديد موقفها من تصعيد الحاصل في هنغاريا والصراع العسكري العنيف الذي تشهده بسبب التدخل السوفييتي ، وبعد نقاش مطول ومفصل في مجلس الوزراء، اتُفق المجلس على اصدار بيان يتضمن مناشدة السوفيتي " من اجل التعاون لضمان إنهاء الأعمال العسكرية ووقف إراقة الدماء، ويجب العمل على تعزيز وتأمين السلام الأوروبي من خلال استعادة الحرية في إطار حقوق الإنسان كون الاتحاد السوفيتي احدى الدولة موقعة على المعاهدة النمساوية " [٣٦] ، وفي اليوم نفسه صدور البيان وصل السفير السوفيتي الجديد سيرجى.ج. لاپين J. Lapin. Sergey [٣٧] إلى فيينا لتقديم أوراق اعتماده ، فاستقبله راب على الفور، سلمه مقررات اجتماع مجلس الوزراء ، كما كلف السفير النمساوي في موسكو نوربرت بيشوف Norbert Bischoff [٣٨]، بتسليم رسالة الى الحكومة السوفيتية تبين موقف النمسا من الاحداث في هنغارية [٣٩] ، لكن لابين اعترض على بيان الحكومة النمساوية مبينا انه لن يلقى ترحيبً حكومته ، إلا أن سفراء الدول الغربية الثلاثة في فينا رحّبوا في البيان ووعدوا بتقديم المساعدات ، واكد المستشار راب على موقف حكومته قائلًا: " يجب أن نتحلى بالشجاعة لتوضيح موقفنا الخاص والقول إننا لا نتفق مع الأحداث

واستخدام الدبابات..... إن موقف النمسا هذا ينبع من حيادنا ،ونحن نعارض الأعمال اللاإنسانية في هنغاريا "[٤٠].

كما صدرت تعليمات للجيش النمساوي بإطلاق النار على أي فرد مسلح من القوات المسلحة الهنغارية أو السوفيتية يعبر الحدود النمساوية ويرفض تسليم سلاحه ، وأعلن وزير الداخلية أوسكار هيلمر باليوم نفسه منح حق اللجوء لكل لاجئ هنغاري يصل النمسا مهما كان سبب وصوله ، وبحلول الثامن والعشرين من تشرين الاول كان حوالي (٣٠٠٠) جندي نمساوي في وحدات آلية بالكامل يقومون بدوريات في المناطق الحدود المشتركة، وكانت النمسا أول دولة ديمقراطية تحتج رسميًا على الإجراءات السوفيتية في هنغاريا [٤١].

ابلغت الحكومة النمساوية الدول الغربية عبر سلسلة من البرقيات الى مبعوثيها باريس ولندن وواشنطن بان الوضع اصبح صعب للغاية وانه من المؤمل ان تصل اعداد كبيرة من اللاجئين المجرين الى النمسا ، وابلغتهم ان النمسا ستمنح للمجموعات التي ستلقي سلاحها حق اللجوء وعلى الدول الغربية نقل هؤلاء اليها دون تأخير، وان الاجراء الذي اتخذته القيادة النمساوية جاءت وفق القوانين الدولية الخاصة بالحياد[٤٢] ، كما قرر مجلس الوزراء في تلك الجلسة على وضع ثلاث وعشرين حاجز في المنطقة المحظورة بمقاطعة بورغنلاند ، لمنع أي حركة مرور غير مصرح بها من الجانب النمساوي[٤٣].

كان القادة النمساويون حريصون على التصرف وفقً المفاهيم القانونية للحياد الدولي، باعتبار النمسا دولة ديمقراطية محايدة، فقد أمرت الحكومة النمساوية باتخاذ سبعة إجراءات على الفور في الثامن والعشرين من تشرين الاول، رداً على اتهامات الاتحاد السوفييتي لها بانتهاك الحياد وتضمنت:

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

١-انشاء منطقة محضورة يمنع الدخول اليها .

٢- تفتيش المنطقة المحظورة من قِبَل وزير الدفاع النمساوي والملحقون العسكريون للقوى الكبرى.

٣- مغادرة رئيس الوزراء المجري السابق فيرينك ناجيFerenc-Nagy [٤٤] النمسا الى المنفى في الخارج .

٤- وقف إصدار تأشيرات السفر لحاملي الجوازات الأجنبية (المهاجرين) .

٥- زيادة السيطرة على الحدود المشتركة بين البلدين .

٦- حظر النشاط السياسي بين اللاجئين والمنفيين داخل النمسا .

٧- نزع سلاح واعتقال المسلحين [٤٥].

تصرفت النمسا بحيادية تامة ، فقد امتنعت حكومة راب عن إظهار أي نوع من انواع الدعم السياسي للاجئين أو حركات الهنغارية في النمسا، وفي ظل سيل الاتهامات السوفيتية والهنغارية

المتكرره ضدها، فكان النمساويين بحاجة إلى إثبات نزاهتهم ، فعلى سبيل المثال طُلب من رئيس الوزراء المجري السابق فيرينك ناجي مغادرة فيينا بعد وصوله بمدة قليلة ، لكن هذا لم يمنع الصحفيين الشيوعيين من الادعاء بأن ناجي :((قام بجولة في النمسا للتحقق من جاهزية وحدات المهاجرين التي شُكِّلت في سالزبورغ وغراتس ولينز، المعدة للإرسال إلى هنغاريا)) لكن في الحقيقة ان فيرينك ناجي لم يمكث في فيينا سوى ثلاث ساعات فقط ، كانت برفقة المسؤولين النمساويين ، حتى ان السفير النمساوي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكر ذلك قائلا : ((كان عليه مغادرة النمسا فورًا لأن السلطات النمساوية أرادت تجنب التعقيدات مع الدول المجاورة)) (٤٦) .

كما التقى وزير الخارجية النمساوي فيجل في الثامن والعشرين من تشرين الاول١٩٥٦ بالسفير السوفيتي في النمسا سيرجي لابين واعرب له عن قلق النمسا البالغ من استمرار القتال وفرار وحدات الجيش الهنغاري إلى داخل الأراضي النمساوية.، وبين له في حال عبور القوات السوفيتية للحدود النمساوية فعليها أولاً إلقاء أسلحتها، ويتعين على الحكومة السوفيتية أن تأمر قواتها باحترام الأراضي المحايدة ، ورد لابين بـ "ان بلاده لا تنوي تعريض حياد النمسا للخطر" وان ((القوات السوفيتية اتخذت تلك خطوات في هنغارية وفقًا لاتفاقيات حلف وارسو وطلب الحكومة الشرعية))(٤٧).

نتيجة الاوضاع في هنغاريا واستمرار القتال اندفع عدد من لاجئين الهنغاريين صوب الحدود النمساوية قرب قرية ريشنيتز في مقاطعة بورغنلاند النمساوية واثناء اندفاع اللاجئين صوب الحدود النمساوية قام اثنان من الجنود السوفييت في تعقب ومطاردة اللاجئين واطلاق العيارات النارية في الهواء داخل الارضي النمساوية، مما اضطر قوات الدرك النمساوي الى القبض عليهم ونزع سلاحهم واعادتهم الى الحدود، لكن احد هؤلاء الجنود تمكن من الفرار وانطلق في الاتجاه المعاكس، فقام رجال الدرك بأطلاق الرصاص عليه مما ادى إلى مقتله على الفور (٤٨).

كان لهذه الحادثة اثر على العلاقات النمساوية – السوفيتية ، فيذكر رودلف كيرشلاجر Rudolf Kirchschlager المستشار في وزارة الخارجية النمساوية ان السفير السوفيتي لابين حذر وزير الخارجية النمساوي فيجل قائلا بغضب ((لم نسمح لك بفعل هذا الامر مره اخرى، وإطلاق النار على جنودنا))، ردت وزارة الخارجية النمساوية في الثامن والعشرين من تشرين الاول على تصريح لابين في بيان ذكرت فيه ((أن الجيش النمساوي سوف يطلق النار على أي فرد من القوات المسلحة الهنغارية او السوفييتية يعبر الحدود النمساوية ويرفض التخلي عن سلاحه)) ، ردً على البيان النمساوي صرح لابين ((ان الجندي الذي قتل تم نزع سلاحه ، فلماذا

تم اطلق النار علية ؟)) محذراً فيجل بان الاتحاد السوفيتي سيطالب تعويضاً مالياً، فرد عليه فيجل ((ما كان ينبغي لجنديكم أن يكون على الأراضي النمساوية في المقام الأول)) ، في ظل التوتر في التصريحات بين الطرفين، ومن اجل تهدئة الاوضاع اصدر المستشار النمساوي راب امر استجواب لجنود الذين تسببوا في مقتل الجندي السوفيتي ، وقام راب في زيارة لوزارة الخارجية النمساوية والتقى فيجل ، اعلنت بعدها وزارة الخارجية النمساوية في بيان رسمي عن استجواب المسؤولين عن إطلاق النار، من اجل تهدئة الامور[٤٩] .

كما اجتمع المجلس الدفاع الوطني النمساوي في التاسع والعشرين من تشرين الاول لمناقشة التدابير التي اتخذتها وزارة الدفاع التأمين الحدود، واستعدادات وزارة النقل والكهرباء والداخلية لتوفير وسائل النقل لاستقبال اللاجئين ، وأُعلنت الحكومة النمساوية انها اتخذت كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لتأمين الحدود المجرية النمساوية، وُقامت بوضع أعلام حمراء وبيضاء لمنع أي انتهاكات محتملة ، كما أُنشئت منطقة محظورة، يشترط الدخول إليها الحصول على تصريح خاص، الامر الذي ساهم في ضمان مرور الأدوية ومواد الإغاثة الأخرى دون عوائق[٥٠].

اصبح الوضع الدولي في ذلك الوقت اكثر تعقيدا لاسيما بعد ارسال وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دلاسJohn Foster Dulles[٥١] رسالة الى الشعب الهنغاري اكد فيها على دعم الولايات المتحدة الامريكية ومناصرتها للشعب الهنغاري في التحرر من السيطرة السوفيتية ، واخذت الولايات المتحدة عبر اذاعة صوت امريكا تحرض الشعب الهنغاري وتحثه على حمل السلاح ومقاومة السوفييت ، فضلا عن تقديم (٢٠)مليون دولار كمساعدات مادية ، كذلك قامت عن طريق عملائها بتوزيع منشورات تشجع على الثورة ، فالولايات المتحدة الامريكية كانت تعتقد بإمكان تحرير أوربا الشرقية من الهيمنة السوفيتية من خلال الثورة [٥٢] .

تزامنت احداث الثورة الهنغارية مع ازمة السويس١٩٥٦، فقد ادى التدخل البريطاني والفرنسي الى اضعاف موقف الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تدين التدخل العسكري السوفيتي في هنغاريا [٥٣]،وزادت حدة التوتر في العالم بعد تهديد الاتحاد السوفيتي باستخدام الصواريخ العابرة للقارات ، ودعوة مجلس الأمن الدولي إلى وقف فوري لإطلاق النار في السويس ، كان لتلك الاحداث انعكاساً واضحاً على الاوضاع الداخلية في النمسا، فقد اندلع الذعر من الحرب بين سكان فيينا، وسرعان ما نفذ مخزون المواد الغذائية لدى التجار، وفي بعض الأحيان لم يعد من الممكن الحصول على صابون الغسيل أو الزيت أو الأرز أو الدقيق أو السكر في المتاجر، لأن التجار لم يعودوا قادرين على مواكبة الإمدادات ، كما قام الملحق العسكري الأميركي في زيارة لوزارة الدفاع النمساوية وعقد اجتماع مع وزير الدفاع لمناقشة التطورات والتدابير الواجب اتخذها، وفي الثلاثين من تشرين الاول١٩٥٦عرضت وزارة الدفاع النمساوية على الملحقين العسكريين

الغربيين في النمسا القيام بمناورات عسكرية بالذخيرة الحية، لكن الملحقين العسكريين رفضوا وذكروا ان مهمتهم تقتصر على التدريب والزيارات فقط[٥٤] .

كان القادة النمساويون مصممين على ضمان أمن بلادهم من خلال الالتزام الصارم بالحياد فأوصت الدائرة السياسية بوزارة الخارجية النمساوية في الثلاثين من تشرين الاول بما يلي ((ان حمايتنا تكمن في حيادنا ،وان الدائرة السياسية تأخذ على عاتقها مرة أخرى التحذير من اي تصريحات من قبل اعضاء البرلمان قد تودي الى خلق انطباع لدى موسكو بأن حيادنا قد جرفته الانتفاضة في هنغاريا، ستكون مهمتنا من الآن مواصلة مساعدتنا، ولكن بهدوء)) [٥٥].

لكن لاتحاد السوفيتي وهنغاريا والشيوعيون في النمسا شنوا حملة واسعة ضد النمسا نتيجة موقفها من الثورة فقد اتهم الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وكذلك الصحافة النمساوية الشيوعية، النمسا بأنها معقل للرجعية وقاعدة للثورات المضادة، وأنها متورطة أيضًا في استعدادات حلف شمال الأطلسي للتدخل في هنغاريا من داخل الأراضي النمساوية، وذكر بيشوف من موسكو إن الثورة كانت من تدبير منظمات المهاجرين الهنغاريين في النمسا وألمانيا الغربية بدعم أمريكي[٥٦].

في الثاني من تشرين الثاني ذكرت صحيفة فولكسستيمي (صوت الشعب) Volksstimme [٥٧] الشيوعية التي كانت تصدر في النمسا أن اسراب من الطائرات المتخفية في صورة طائرات نقل طبية، كانت تنقل أعضاء سابقين من قوات الأمن الخاصة والضباطً الهنغاريين السابقين والمهاجرين من النمسا إلى هنغاريا، في اليوم نفسه كررت إذاعة موسكو تلك الادعاءات، الامر الذي اثار موجة غضب كبيرة في النمسا سوى على المستوى السياسي او الشعبي ، تم إحالة قضية صحيفة فولكسستيمي إلى مكتب المدعي العام النمساوي ، تلك الاحداث لم تثير غضب الحكومة النمساوية فقط ، بل اثارت قلقها ، ومن أجل عدم التصعيد دعت وزارة الدفاع النمساوية الملحقين العسكرين لدى النمسا الدول الموقعة على معاهدة استقلال النمسا إلى زيارة منطقة الحدود تحت قيادة الجنرال ليبيتسكي لتعريفها بالتدابير التي اتخذها الجيش النمساوي والحكومة النمساوية ، وان الهدف من الزيارة كان تبديد الادعاءات الشيوعية التي وجهت لها ، واعجب الملحقين العسكريين الغربيين بعد الزيارة بانتشار الجيش النمساوي على الحدود ، إذ أعربوا عن رضاهم عما شاهدوه[٥٨] .

كان هدف الاتحاد السوفيتي تصوير الثورة الهنغارية المناهضة للشيوعية على أنها مؤامرة دبرتها جماعات فاشية ورجعية متمركزة في النمسا ، مدعومة من الولايات المتحدة الامريكية ، بهدف إضفاء الشرعية على التدخل السوفيتي في هنغاريا ، وان تجعل من حكومة النمساوية كبش فداء لمناورات الدعاية السوفيتية[٥٩] .

ففي الثالث تشرين الثاني بثت محطات الإذاعة في موسكو وبراغ ووارسو وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تقارير تفيد بأن النمسا تُهرّب عسكريين ومتطوعين وطائرات وأسلحة لدعم الهنغاريين المتمردين وفي اليوم نفسه ردّ المستشار النمساوي راب على ذلك في خطاب اذاعي ذكر فيه ((ان الاتهامات السوفيتية جميعها باطلة من الألف إلى الياء... وأن النمسا تُدرك مسؤوليتها كدولة محايدة، وتتصرف وفقًا لذلك، وانها تُسهم إسهامًا كبيرًا في السلام العالمي))[٦٠] وقدّم وزير الخارجية فيجل احتجاجًا رسميًا على هذه الاتهامات لدى السفير السوفيتي في النمسا باليوم الثاني، وقامت السلطات النمساوية بمصادرة اعداد صحيفة فولكسستيمي التي نشرت الادعاءات ، وارسلت الى الحكومة الهنغارية تأكيدات بانها لن تسمح بأي تسلل للمهاجرين إلى هنغاريا عبر ارضيها[٦١] .

في مطلع شهر تشرين الثاني1956 ادرك القادة السوفييت انه لم يعد امامهم من خيار سوى التدخل للقضاء على الثورة الهنغارية، فقد ذكر خروتشوف ان نجاح الثورة الهنغارية يعني القضاء على الشيوعية من جهة ومن جهة اخرى سيكون لحلف شمال الاطلسي قواعد في وسط البلدان الشيوعية ، مما يهدد سلامة كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا وفضلا عن الاتحاد السوفيتي نفسه [٦٢].

كانت الأزمة الهنغارية بمثابة الاختبار الحقيقي للحياد النمساوي ، على الرغم من تصويت مجلس الامم المتحدة لقرار يدعو الاتحاد السوفيتي إلى سحب قواته من هنغارية، إلا أن الحكومة النمساوية ظلت حذرة للغاية في تعاملها مع الأزمة، بعد تصريح نائب وزير الخارجية السوفيتي فاليريان زورين ((ان هذه الأوقات، من الأهمية للنمسا في الحفاظ على حيادها بأقصى قدر ممكن ، وان أي انحراف أو أدنى إهمال سيُستغل ليس من قِبَلنا، بل من قِبَل الآخرين الذين سيعتبرونه تخليًا عن الحياد))، في اشاره الى مساعدة الولايات المتحدة الامريكية للثوار الهنغاريين من الأراضي النمساوية، أثارت تلك التحذيرات السوفيتية ردود فعل الغرب، لاسيما الولايات المتحدة، حيث سارعوا إلى دحض المزاعم السوفيتية بدعم الولايات المتحدة للثوار من داخل الأراضي النمساوية، وأعلنت إدارة أيزنهاور في بيان رسمي ((أن انتهاك السلامة الإقليمية والسيادة الداخلية للنمسا سيشكل بطبيعة الحال تهديدًا خطيرًا للسلام)) وفسّرت الصحف النمساوية إعلان الرئيس الأمريكي أن اي انتهاك للسلامة الإقليمية لدولتهم يُعدّ سببًا للحرب، وهو تفسير يتجاوز بكثير نص الإعلان حسب وجهة نظر وزارة الخارجية النمساوي [٦٣] .

كما شهدت الاحداث في هنغاريا تصعيدا جديداً في الرابع من تشرين الثاني١٩٥٦ ، عند قيام الجيش سوفيتي بشن هجوم كبير وحاصر العاصمة بودابست ، كما قامت جمهورية تشيكوسلوفاكية الاشتراكية في اعلان تعبئة الجيش الشعبي التشيكوسلوفاكي بإعداد كبيرة جدا و

تشكيل مجموعات حزبية في سلوفاكيا، في ظل تلك الاحداث اقدمت الحكومة النمساوية بمصادرة صحيفة فولكسستيمي مره اخرى بسبب الاتهامات التي وجهتها لها بانتهاك الحياد تجاه هنغاريا، والخيانة العظمى، ونشر شائعات كاذبة حيث تزايد الغضب الشعبي في النمسا ضد الشيوعيين النمساويين بشكل هائل، لاسيما ضد صحيفة فولكسستيمي لدرجة أن الشرطة لم تتمكن منعهم من تدمير المؤسسات الشيوعية إلا من خلال تدخلها المباشر ، الامر الذي ادى الى تجدد الهجمات الشرسة من قبل الإعلام الشيوعي ضد النمسا، وردا على تلك التهم اتخذ مجلس الوزراء النمساوي التدابير لتسهيل نشر قوات الجيش وتطبيق القانون في المناطق الحدودية وضمان تنظيم تدفق اللاجئين وفرض مزيد من القيود على حركة المرور باتجاه مقاطعة بورغنلاند والحدود[٦٤].

على الصعيد الدولي أيدت النمسا قرار الأمم المتحدة الذي اقترحته الولايات المتحدة الامريكية في الرابع من تشرين الثاني والذي طالب بانسحاب الجيش السوفيتي، وتشكيل حكومة هنغارية تعكس إرادة الشعب، وحق دخول مراقبي الأمم المتحدة، وتنظيم المساعدات الإنسانية للشعب الهنغاري ،وأوضحت النمسا أنها لا تتبنى موقفًا محايدًا تجاه قضايا الحرية والديمقراطية ، مع ذلك لم تؤيد النمسا قرارًا إيطاليًا يدعو إلى إجراء انتخابات حرة في هنغاريا ويُعزى امتناعها عن التصويت ظاهريًا إلى عدم وجود عناصر جديدة في الوثيقة، ولكن على ما يبدو أن السبب الحقيقي هو أنها اعتبرت المشروع الإيطالي غير مقبول لدى الاتحاد السوفييتي، وأرادت تجنب المواجه مع الاتحاد السوفييتي ، قبل ان تقوم بتقديم مبادرتها الخاص لدى الامم المتحدة التي ركز فقط على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الهنغاري[٦٥].

اسهمت الاحداث في زيادة التوتر بين النمسا من جهة والاتحاد السوفيتي والهنغارية من جهة اخرى، فقد عد السوفييت والهنغاريون النمسا بمثابة "نقطة انطلاق(Sprungbrett)للمهاجرين الهنغاريين والجواسيس وهي تزود المتمردين بالأسلحة ،وذكرت صحيفة فولكسستيمي في الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٦، أن عدد من المهاجرين الهنغاريين المسلحين وصلوا الى النمسا قادمين من ألمانيا الغربية ويرتدون الزي العسكري الأمريkي وكانوا ينتظرون في مكتب الجمارك النمساوي للحصول على تصريح دخول إلى الارضي الهنغارية ، وفي الخامس من تشرين الثاني صرح الرئيس الهنغاري الجديد يانوس كادار ános Kádár[٦٦] أن وحدات مسلحة اخترقت هنغاريا من النمسا ، فضلا عن قيام صحيفة فولكسستيمي بنشر مقال اخر ذكر فيه ان فيلا تسمى الدرج الذهبي (Goldene Stiege) في مودلينغ بالقرب من فيينا ، يعيش فيها ضابط الأركان العامة الهنغاري السابق فيرينك ديميتر ولاجئون آخرون، وان المنزل المظلل بالأشجار هو في الحقيقة مكتب تجسس ، كما ابلغ ليونيد إليتشيف مدير القسم الأوروبي بوزارة الخارجية السوفيتية رؤسائه، ان السفير السوفيتي في النمسا لابين، قد ابلغه بعقد اجتمع في فينا من قبل المهاجرون

الهنغاريين لإنشاء لجنة عمل وتشكيل فرق عسكرية للتدخل في هنغارية في حال اندلاع انتفاضة جديدة، وان أحد قائد الاجتماع إمري إرديلي صرح أن القادة النمساويين وافقوا على تزويد اللجنة بـ(١٥٠٠) بندقية ومدفع رشاش جُلبت للمتمردين من اسبانيا الى النمسا في خريف عام ١٩٥٦ (٦٧).

كان القادة النمساويين حريصين طول الأزمة في هنغاريا البلد المجاورة لهم أن يظهروا للعالم أن الحياد النمساوي لن يكون عديم اللون ولا ضعيف الشخصية، وكما ذكر المستشار النمساوي راب في خطابة للشعب النمساوي في منتصف تشرين الثاني ١٩٥٦: ((لقد قلتُ إن النمسا اعلنت الحياد العسكري، ومع ذلك، فإن هذا الالتزام لا يعني بأي حال من الأحوال حيادًا عديم اللون في المسائل السياسية، على العكس من واجب شعبنا النمساوي، الذي كان لقرون عديدة أحد حاملي لواء الثقافة المسيحية الغربية، أن يلفت انتباه العالم إلى محنة وبؤس شعوب تلك الدول التي تخلت عن قيمنا الأوروبية الحقيقية أو التي أُجبرت على ذلك ، أن التزام النمسا بالحياد لم يمنعها من الدفاع الوطني عن النفس))(٦٨) ، فكانت النمسا طوال الازمة حريصة على اظهار نفسها بدور الدولة المستقلة المحايدة ،التي لها مكانتها ودورها في السياسة الخارجية القادرة عن الدفاع نفسها ضد أي عدوان خارجي فقال راب ((هل كان الأب ليجلس ساكنًا إذا تعرضت عائلته للهجوم وسوء المعاملة))(٦٩) .

في حين ان مجلس الوزراء النمساوي لم يستطع التزام الصمت خلال احداث الرابع من تشرين الثاني فصرّح هيلمر قائلاً: "يجلس شعبنا الآن عمومًا أمام الراديو يستمع الى مكبرات الصوت ولا أعتقد أن على الحكومة التزام الصمت". يجب أن نؤكد موقفنا انطلاقًا من النضال من أجل الحرية. وأضاف وزير التعليم دريميل: " لقد أظهرنا تعاطفًا مع الشعب هنغاري يوم الأحد الماضي (الثامن وعشرين من تشرين الأول) فلا ينبغي لنا أن نأتي إلى هنا خائفين، ولا ينبغي لنا أن نجري أي تغييرات في هذا الوقت الحرج، يجب أن نتحلى ببعض الشجاعة، وكلما بدا حذرنا أكثر، ازدادت ردود فعل الشعب سوءًا"، وأعرب بوك وزير التجارة والإعمار عن تعاطف حكومته مع الشعب الهنغاري، واقترح "عدم تشغيل أي موسيقى وتعليق البرامج الترفيهية في الاذاعة النمساوية" (٧٠).

قام الاتحاد السوفيتي بشن حملة واسعة من الاتهامات الجديدة ضد النمسا، ففي التاسع عشر تشرين الثاني ١٩٥٦ صرح وزير الخارجية السوفيتي دميتري شيبيلوف Dmitri Shepilov (٧١) للمندوبين في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن عناصر فاشية قد أنشئت لجنة مقرها في فيينا، وأن الصليب الأحمر النمساوي هرّب أسلحة إلى هنغاريا، وحسب زعمه ان اللجنة تألفت من أوتو فون هابسبورغ Otto von Habsburg (٧٢) ولي العهد للنمسا والمجر والمطالب بالعرش

من آل هابسبورغ، وميكلوس هورثي جونيور Miklós Horthy Jr [٧٣]ابن رئيس وزراء هنغاريا السابق، واصفاً اياهم بـ((ممثلين الرجعية السوداء ، انهم قد زحفوا من جحورهم لدعم الانقلاب المضاد للثورة))[٧٤] .

أعلن المندوب السوفيتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦، أن النمسا زودت المتمردين الهنغاريين بمسدسات جاسر Gasser ، فرد عليه المستشار راب ساخرًا ((هل تعلم أن شركة جاسر توقفت عن تصنيع الأسلحة منذ عام ١٩١٧ ، وهل تعلم أن الشركة بالتعاون مع شركة راست، اصبحت تُنتج ماكينات الخياطة تحت الاسم التجاري راست أوند خاسر Rast und Gasse))، وسأله بسخرية ((هل المتمردون الهنغاريين يستعملون ماكينات الخياطة كأسلحة سرية ضد السوفييت))[٧٥] .

كتب مراسل صحيفة كومسومولسكايا برافدا السوفيتية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني١٩٥٦مقالاً بعنوان "من يدير الإرهاب الفاشي في هنغاريا "، اتهم فيه الأميركيين والألمان الغربيين بنقل المخربين من خلال النمسا الى هنغاريا ،و ذكران "مقر الهجرة الفاشية الى هنغاريا " كان في فندق ريجينا الذي يقع في فيينا، تحت اشراف صهر رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ألين دالاس Allen Dulles ، وفي الثلاثين من تشرين الثاني نشرت الصحيفة أفادت متهمين بالثورة في هنغاريا تم استجوابهم زعموا أنهم شاهدوا مجموعات أخرى، تم توجيها عبر الحدود إلى هنغاريا وان جوزيف دوداس وصل مع بعض اتباعه إلى النمسا ، وحصل على أموال واجتمع مع الأميركيين وموظفي إذاعة أوروبا الحرة، وأُمر بالعودة إلى هنغاريا [٧٦] .

في الرابع من كانون الأول ١٩٥٦نفى المندوب النمساوي الدائم لدى الأمم المتحدة فرانز ماتش Franz Matsch في خطاب القاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مزاعم وزير الخارجية السوفيتي شيبيلوف السابقة ، حول سماح النمسا لشخصيات سياسية هنغارية دخول البلاد، وبين ان الحكومة النمساوية لم تمنح اي شخصية هنغارية معارضة تأشيرة دخول الى النمسا ، اما بخصوص أوتو فون هابسبورغ و ميكلوس هورثي جونيور لم يقوما بزيارة النمسا اصلا، لان القوانين الحالية في النمسا تحظر دخولهم الى الاراضي النمساوية، وتأكيداً على موقف النمسا المحايد أصدرت الحكومة النمساوية تعليمات إلى الوفد النمساوي في الأمم المتحدة، بعدم الامتناع عن التصويت أو الغياب ، بعد طلب الاتحاد السوفيتي من الأمم المتحدة اصدار قرار يدين الأنشطة التخريبية للولايات المتحدة الامريكية في أوروبا الشرقية، وقد صدم هذا الإجراء السياسيين في واشنطن ، الذين سعوا إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات ضد القرار السوفيتي في الامم المتحدة . [٧٧].

رغم تلك الاتهامات الموجه للنمسا بانتهاك الحياد ،لكن موقفها بقى ثابت ولم تنجرف الى طرف دون الاخر ،على رغم من سيل الانتقادات والهجمات المستمرة في الصحافة السوفيتية ووسائل الإعلام الشيوعية ضدها، واعتبر السياسيون النمساويون تلك الاتهامات التي أثارتها الصحف والمحطات الإذاعية السوفيتية مرارًا وتكرارًا هي محاولة من جانب السوفييت لتبرير تصرفات قواتهم في هنغاريا أمام شعبها ، ومع ذلك كانت سياسة الحياد النمساوية مسألة حساسة، إذ اعتمد أمن النمسا كدولة محايدة على دعم القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، ومثلت الأزمة أول اختبار حقيقي للحياد بعد عام من استقلال، وعززت الازمة حنكة إدارتها وشرعية حيادها بشكل كبير[٧٨] ، وان حكومة راب اكدت التزامها في القوانين الدولية الصادرة عن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧[٧٩] الخاصة بالدول المحايدة والمتضمنة عدم الاشتراك بأي نزاع عسكري او تقديم الدعم لأي من الأطراف المتحاربة بقواتها المسلحة ، ولا تسمح للجيوش الأجنبية بالقيام في استخدام أراضيها للأغراض العسكري [٨٠] .

النمسا وقضية اللاجئين الهنغاريين.

واجهت النمسا تحدي اخر بسبب الثورة الهنغارية ، وكان التحدي الأكبر للنمسا إلى جانب الحفاظ على وحدة أراضيها، هو تدفق اعداد كبيره من اللاجئين الهنغاريين الى الأراضي النمساوية بعد الثورة، فقد أدركت الحكومة النمساوية جيداً العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيجلبها تدفق اللاجئين ، لكن بالوقت نفسه كانت تدرك اهمية خلق هوية نمساوية جديدة تميزها عن الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية التي سادت في النمسا خلال المدة (١٩٣٣-١٩٤٥) ، ونقل صورة إيجابية لجميع أنحاء أوروبا والعالم عن النخب السياسية في الجمهورية النمساوية الثانية ،من خلال موقفها المناهض للشيوعية بشكل واضح ، وكان يُنظر إلى اللاجئين الهنغاريين في العالم الحر على أنهم مقاتلون من أجل الحرية يقاومون الديكتاتورية الشيوعية ، بالوقت الذي تعاطف معهم الشعب النمساوي بشكل كبيرعدا الشيوعيين منهم[٨١] ، وان احداث عام ١٩٥٦ لم تعمل على تقريب الأحزاب السياسية النمساوية من بعضها البعض فقط، بل قربت كل اطياف الشعب النمساوي وشوّهت سمعة الحزب الشيوعي النمساوي[٨٢] .

لعبت النمسا على المستوى الحكومي والشعبي دور كبير في حل ازمة اللاجئين الهنغاريين ، فقام القرويين في مقاطعة بورغنلاند في اول ايام الازمة بتقديم المشروبات الساخنة والطعام والأحذية والملابس لعشرات الآلاف من اللاجئين في فصل الشتاء القارس البرد ، في حين عمل العمال النمساويون ساعات إضافية لدعم اللاجئين ، وتبرع الكيميائيون النمساويون بـ (٦٠٠) مليون وحدة من البنسلين ، وتم توزيع إمدادات غذائية وطبية بلغت قيمتها الإجمالية (٣.٥) مليون شلن نمساوي (حوالي ١٣٤,٦١٥ دولارًا أمريكيًا) على اللاجئين، كتب هاينريش هايمرل

المسؤول النمساوي في وزارة الخارجية الى والتر بينسيب Walther Peinsipp [٨٣]الممثل النمساوي في الهنغاري في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٥٦ "في الأيام القليلة الماضية انشغلت فيينا والنمسا بأكملها بالأحداث ، لم أرَ قط شيئًا يضاهي ذلك ، إذ يتقاسم السكان جميعهم بؤس البلد المجاور لهم ، يدعمون الصليب الأحمر تلقائيًا بالتبرعات وعروض الخدمة التطوعية"، رداً على ذلك شكرت الحكومة الهنغارية المفوضية النمساوية في بودابست في مذكرة بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الثاني على الجهود الانسانية التي بذلتها في توزيع شحنات الإغاثة على الجرحى والأطفال المحتاجين الهنغاريين من قبل الصليب الأحمر النمساوي، وفي خطابه بتاريخ الحادي عشر تشرين الثاني ذكر المستشار النمساوي راب "يبدو الأمر كما لو أن بلدنا بأكمله كان يحاول القضاء على معاناة جارنا ، من خلال النية الحسنه والإحسان سنواصل العمل الإغاثي لأطول مدة ممكنة))[٨٤].

بعد اندلاع الثورة في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٦، قلت مراقبة الحدود من الجانب الهنغاري ، لكنها زادت من جانب النمسا، وتم وضع حرس الحدود في حالة تأهب ، خلال الأيام الأولى للثورة كان سكان المنطقة الحدودية الهنغارية – النمساوية يعبرون يوميًا لزيارة جيرانهم ، فكانت هناك مجموعات من السكان الهنغاريين تذهب الى النمسا وتعود في اليوم نفسه وكوّنوا صداقات مع القرويين النمساويين وتبادلوا المواد الغذائية، لم يغلق حرس الحدود النمساويون الحدود حتى الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦أمام تلك الزيارات أو يستخدموا القوة لمنعها، في صورة تعكس للعالم الجانب الانساني والعلاقات التاريخية والاجتماعية بين الشعبين، والموقف الايجابي من جانب الحكومة النمساوية ، لكن من جانب اخر كان هناك عبور للحدود المشتركة بهدف مغادرة الوطن والهجرة واخذت تزداد الاعداد بشكل ملحوظ، واستمرت لعدة أشهر ابتدآ من تشرين الأول ١٩٥٦ ، ،وقد حصل جميع اللاجئين الذين وصلوا إلى النمسا خلال تلك المدة على حق اللجوء وفقًا لاتفاقية جنيف الخاصة [٨٥]باللاجئين ، كون النمسا دولة محايدة [٨٦] .

خلال الجلسة الخاصة لمجلس الوزراء المنعقدة في الثامن والعشرين من تشرين الأول، كان المجلس يتوقع ان يصل عدد اللاجئين الى النمسا حوالي (١٠,٠٠٠) شخص، وتمت الاستعدادات وفقًا لذلك ، لكن كانت اعداد اللاجئين كبيرة وغير متوقعة ، لاسيما بعد قمع الثورة ، بوقت لم تكن النمساَ مستعدة لاستقبال تلك الاعداد الهائلة ، ولكن كونها دولة محايدة لا تستطيع منع اعطاء حق اللجوء السياسي، فكانت تمنح حق اللجوء دون أي صعوبات إدارية او ترفض وصول اللاجئين اليها لاحقًا[٨٧]).

في الثامن والعشرين من تشرين الاول أصدر وزير الدفاع غراف تعليمات لقوات الجيش للتعامل مع حالات عبور الحدود، والتي حددت ونظمت التدابير الواجب اتخاذها مع اللاجئين، بما يتناسب مع حياد النمسا والقوانين الدولية ، وتمثلت في مصادرة ممتلكات الجنود والمدنيين المسلحين فورًا، ونُقلهم إلى معسكرات الاعتقال وفقًا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وحصل الجنود على العديد من المزايا بموجب اتفاقية جنيف ، تمثلت بمنحهم أجور ورعاية مساوية لأجور الجنود النمساويين، ووفرت لهم القوات النمساوية الرعاية الطبية وتكفل الجيش النمساوي بتكاليف اقامتهم في المستشفيات، مع ذلك فُرضت قيود صارمة على تنقل السجناء في معسكرات الاعتقال ، لكنها لم تُصادر مدخرات الجنود بالعملة الهنغارية بل كان من الممكن استبدالها بالشلن النمساوي عند الطلب(٨٨).

كما وُضعت الأعلام الحمراء والبيضاء على الحدود المشتركة بين البلدين بالكامل، لجعل الحدود واضحة للاجئين، وانشئت منطقة محظورة على طول الحدود، وزار المنطقة المحظورة في الثلاثين من تشرين الأول١٩٥٦ الملحقون العسكريون للدول الاربعة الموقعة على الاتفاقية النمسا لاطلاعهم على سير العمليات والتأكد من الحياد الذي انتهجته (٨٩).

وصل اللاجئون الى النمسا خلال ثلاث فترات ، الفترة الأولى كانت خلال الثورة الهنغارية للمدة (الثالث والعشرين من تشرين الاول – الرابع من تشرين الثاني١٩٥٦)، فرّ خلالها نحو (١٠٠٠)شخص إلى النمسا، كان من بينهم عدد كبير من مسؤولي الحزب الشيوعي وضباط شرطة الهنغارية الذين مُنحوا حق اللجوء السياسي، لكن غالبيتهم عادوا إلى هنغاريا بعد قمع الثورة (٩٠) ، أما الفترة الثانية فامتدت من (الرابع من تشرين الثاني١٩٥٦– حتى منتصف كانون الثاني ١٩٥٧) أي بعد إغلاق الحدود الهنغارية– النمساوية ، فقد غادر معظم الذين شاركوا في الثورة وطنهم منذُ منتصف تشرين الثاني١٩٥٦ ، بعد اتساع نطاق قمع حكومة كادار الجديدة ، مما ادى الى تدفق اعدد كبيره من اللاجئين إلى النمسا، وبلغ ذروته في الثالث والعشرين من تشرين الثاني، حيث وصل العدد الى (٨٥٣٧)طالب لجوء خلال ٢٤ ساعة فقط ، و بدأت الفترة الثالثة من (الرابع عشر من كانون الثاني – نهاية حزيران ١٩٥٧)عندما فوض مجلس الوزراء النمساوي وزير الداخلية هيلمر بإغلاق الحدود بين البلدين ووصل الى(٤٤٥٧)لاجئًا بنهاية حزيران ١٩٥٧، فحصل جميع اللاجئين الذين وصلوا خلال تلك المدة على حق اللجوء وفقًا لاتفاقية جنيف ، وبغض النظر عن أسباب فرارهم ، بالوقت الذي أعلن فيه وزير الداخلية النمساوي هيلمر((لم نتوقع أن تشهد النمسا تدفقًا هائلًا للاجئين الهنغاريين كما حدث))(٩١) .

كانت اهم مشكلة واجهت الحكومة النمساوية تغطية تكاليف الاستقبال والإقامة والرعاية للاجئين، نظرًا لعجز الانفاق الحكومي على تغطية تلك التكاليف، كان لا بد من البحث عن

مصدر جديد للأنفاق وهو تبرعات الشعب النمساوي ، ناقش مجلس الوزراء النمساوي في جلسة الرابع من تشرين الثاني١٩٥٦ مسالة تكاليف اللاجئين ، وعُرض الخيارات المتاحة منها تبرعات السكان ، والمساعدات الخارجية ، واضافة بند في الميزانية للدولة خاص بالإنفاق ، ونوقش كل خيار على حدى، واقترح وزير التعليم هاينريش دريميل تمويل رعاية اللاجئين من خلال التبرعات تحت عنوان ((عمل الحكومة الفيدرالية النمساوية لمساعدة اللاجئين الهنغاريين)) ، وفتحت الحكومة حسابًا خاصًا بالرقم (٦٤٠٠) ، التزمت الحكومة النمساوية من خلاله تقديم مساهمة قدرها (٢٠) مليون شلن ، وتحويل المبلغ إلى الحساب (٦٤٠٠)، كانت أول دفعة بلغت (١٠) ملايين شلن من الميزانية الفيدرالية، في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٦قدمت الحكومة النمساوية طلب الى الحكومة الأمريكية للحصول على (١٠) ملايين شلن من مساعدات خطة مارشال[٩٢] التي شملت النمسا [٩٣] .

أما بالنسبة للمساعدات الخارجية فقد بدأت تصل التبرعات العينية إلى النمسا منذ بداية تشرين الثاني١٩٥٦ حيث قدّمت منظمات إغاثة الدولية مساعدات كبيرة في استقبال اللاجئين في المنطقة الحدودية، وكلّف مجلس الوزراء رابطة جمعيات الصليب الأحمر الدولية بنقل وتنسيق جهود المساعدات الخارجية ، ورحّبت الحكومة النمساوية في التبرعات المالية من الغرب، فخلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الرابع من تشرين الثاني، ذكر وزير الخارجية فيجل بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت بالفعل (٢٠) مليون دولار لدعم اللاجئين، مع ذلك صرّح هليمر قائلًا "لا يسعنا إلا السعي إلى السبل الدولية في اتجاه دعم الصليب الأحمر"، فقد أولت الحكومة النمساوية أهمية بالغة لضمان تدفق الأموال من الخارج إلى النمسا عبر منظمات الإغاثة الدولية ، حتى لا تكون هناك اتهامات موجهة للنمسا بانتهاك الحياد بسبب الوضع الجيوسياسي على حدود في عالم ثنائي القطب في ظل تداعيات الحرب الباردة ، وأرسل هيلمر برقية إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) واللجنة الدولية للهجرة الأوروبية (ICEM)، طالبًا منهما دعوة دولهما الأعضاء إلى التخفيف من مشكلة اللاجئين في النمسا عن طريق التبرع بالأموال وقبول اللاجئين[٩٤] .

في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الثالث عشر تشرين الثاني ١٩٥٦، ذكر راب أنه من الضروري أولاً دعوة الشعب النمساوي للتبرع بالمال وعندها فقط يمكننا كحكومة اتحادية أن نلجأ إلى الدول الأجنبية، وكان هناك تضامن واستعداد كبير للشعب النمساوي للمساهمة حتى ان الحكومة النمساوية لم تتوقع مثل هذا الدعم ،ويعود السبب الى موقفهم المناهض للشيوعية فخلال الاحتلال السوفيتي للنمسا (١٩٤٥-١٩٥٥) كان النمساويون المقيمون في منطقة

الاحتلال السوفيتي (بورغنلاند، وأجزاء من ستيريا والنمسا السفلى، وبعض أحياء فيينا) على دراية تامة بما يعنيه الاحتلال السوفيتي والشيوعية [٩٥].

في الثالث عشر من تشرين الثاني قرر مجلس الوزراء النمساوي إنشاء لجنة وزارية دائمة برئاسة وزير الداخلية هيلمر تقوم في معالجة قضية اللاجئين وتداعياتها على الصعيدين المحلي والدولي، تألفت اللجنة من وزراء الداخلية والخارجية والشؤون الاجتماعية والزراعة والغابات وممثلين عن وزارات المالية والنقل والكهرباء والتجارة وإعادة الإعمار وحكام مقاطعات فيينا والنمسا السفلى وبورغنلاند وستيريا، وفي جلسة اليوم التالي قرر المجلس تشكيل خمس لجان فرعية [٩٦]، كما قرر المجلس في جلسة العشرين من تشرين الثاني قيام الوزراء وحكام المقاطعات جميعهم بتقديم تبرع شخصي قدره(١٠٠٠ أو ١٥٠٠)شلن لكل منهم إلى الحساب (٦٤٠٠)، وفي الوقت نفسه بدأت حملات جمع التبرعات في المكاتب والدوائر التبرعات النقدية، وكان بإمكان النمساويين إيداع تبرعاتهم في الحساب البريدي رقم (٦٤٠٠)،وكانت الإيصالات متوفرة في جميع مكاتب البريد ومحلات بيع التبغ، وذكر هيلمر خلال الجلسة ((ان تشكيل لجان العمل أسفرت عن إنجاز العمل بسرعة)) في اشاره الى دور اللجان الدائمة والفرعية التي شكلها مجلس الوزراء النمساوي[٩٧].

كان تعامل الحكومة النمساوية مع قضية اللاجئين محط اعجاب دول العالم ، حتى ان الحكومة الهنغارية الجديدة برئاسة يانوش كادر Janos Kada [٩٨]أرسلت مذكرة شكر رسمية إلى الممثلية النمساوية في بودابست في ٢٣ تشرين الثاني. وجاء فيها ((إن وزارة خارجية جمهورية هنغارية نيابة عن نفسها وعن حكومتها وعن الصليب الأحمر الهنغاري تشكر الحكومة النمساوية على المستوى الرفيع من العمل الخيري في مساعدة الجرحى والأطفال المحتاجين خلال الأيام الأكثر صعوبة عن طريق توزيع إمدادات الإغاثة من الصليب الأحمر النمساوي))[٩٩].

خلال ازمة اللاجئين لم تظهر حكومة راب أي نوع من الدعم السياسي للاجئين الهنغاريين أو حركات المنفى ، وفي مواجهة سيل الاتهامات السوفيتية والشيوعية الصاخبة ضدها ، كان النمساويين في ذلك الوقت بحاجه إلى إثبات نزاهتهم فطُلبت الحكومة النمساوية من رئيس وزراء هنغاري السابق فيرينك ناجي مغادرة فيينا بعد وصوله بمدة قصيره ، وأرسلت وزارة الخارجية النمساوية برقية في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى السفارة النمساوية في واشنطن تطلب فيها عدم إصدار أي تأشيرات أخرى لمنظمات المهاجرين الهنغاريين، وأن جميع المساعدات يجب ان تكون حصريًا عبر الصليب الأحمر الدولي، وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦ طلبت السفارة النمساوية في إيطاليا من وزارة الخارجية الإيطالية أن توصي الصليب الأحمر الإيطالي بعدم إرسال عمال إغاثة هنغاريين إلى النمسا، حتى وان كانوا ايطاليين من

أصول هنغارية ، و مُنع المهاجرون الهنغاريين الذين تم توطينهم في النمسا في فترات سابقة وأصبحوا مواطنين نمساويين قانونياً من تقديم أي دعم سياسي في كل من النمسا وهنغاريا (١٠٠).

من اجل تأكيد ان حياد النمسا مرتبطة ارتباطاً وثيق في الأمم المتحدة ،قدمت الحكومة النمساوية مقترح للأمم المتحدة يتضمن، ان تقوم لجنة تنسيق تابعة للأمم المتحدة على الاشراف على جهود المساعدة المقدمة لهنغاريا، كان هدف القادة النمساويون من الاقتراح أن يكون في النمسا ممثلين للأمم المتحدة يشرفون على تقديم المساعدات ، بهدف تكذيب مزاعم تهريب للأسلحة من النمسا إلى هنغاريا تحت غطاء الصليب الأحمر، وأعلنت وزارة الخارجية النمساوية ((أن الدول التي لا تنتمي إلى أي تحالفات عسكرية مثل السويد والنمسا وبورما ، هي من يجب ان تساعد هنغاريا للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها اليوم ، والتي تشكل تهديد لجميع الدول المجاورة لها)) (١٠١).

كان من المتوقع أن تصبح النمسا واحدة من البلدان الأكثر تأثراً بالثورة الهنغارية ، بسبب موقعها الجغرافي كونها الدولة غير الشيوعية الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع هنغارية ، حيث استقبلت اعداد كبيره من اللاجئين الهنغاريين، وانها كانت جزءاً من الإمبراطورية النمساوية–المجرية في السابق ، ولا تزال تضم في اراضيها جالية هنغارية كبيرة الحجم، خاصة في مقاطعة بورغنلاند ، كما اثار وجود اللاجئين قلق الحكومة النمساوية من مسألة النزعة التوسعية التي اثارها اللاجئون الهنغاريون في النمسا والبلدان الأخرى، لاسيما بعد ظهور منشورات مجهولة المصدر بعنوان ((المسار والهدف)) تحتوي على خرائط قديمة لهنغارية تعود الى العام ١٩١٨، وتظهر تلك الخرائط مقاطعة بورغنلاند النمساوية كجزء من دولة هنغاريا ، وقد اثار تلك القضية وزير الداخلية هيلمر في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦، فذكر ((أن حاكم بورغنلاند ونائبه زاراه وأصرا على النقل السريع للاجئين بعيدًا عن المنطقة، كون ان الكثير من الهنغاريين لهم أقارب في آيزنشتات (عاصمة بورغنلاند))) وحذر اعضاء مجلس الوزراء بان ((هذا الأمر قد يودي إلى ظهور موقف او اتجاه وحدوي في المقاطعة)) ، الامر الذي سيكون له تبعات خطيره على الاوضاع الداخلية والخارجية للنمسا (١٠٢).

كما واجهت النمسا مشكلة اخرى هي مسألة ايواء اللاجئين الذين وصلوا إلى النمسا بأمتعة قليلة جدًا وملابس شتوية غير كافية، ولتغطية احتياجاتهم من الملابس نُفذت الحكومة النمساوية حملات جمع تبرعات مختلفة بين السكان، ومنح كل لاجئ طقمًا واحدًا من الملابس ، كما حصل كل لاجئ على بطاقة رعاية يحصل عن طريقها على مواد عينية مثل الملابس ومستلزمات النظافة والبطانيات وحقائب الظهر وحصص السجائر الأسبوعية، فضلا عن بدل شهري يتراوح بين (٣٠ –٥٠) شلن لكل فرد وفقًا لاتفاقية جنيف الخاصة في اللاجئين ، وان

البنك الوطني النمساوي كان يحوّل المدخرات الأجنبية التي أحضرها اللاجئون معهم إلى شلنات نمساوية(١٠٣)

كما منعت الحكومة النمساوية اي شخص أجنبي البقاء في مخيمات اللاجئين ، ولضمان السلام والأمن في المخيمات صدرت بطاقة هوية يحق لحاملها فقط الإقامة في المخيم، إذا حاول أي شخص دخول المعسكر بدون بطاقة الهوية تُسجل بياناته الشخصية ، لم يكن للأفراد النمساويين الحق في دخول المعسكر، في حال وجود اشتباه بالتجسس أو التجنيد للخدمة العسكرية الأجنبية تُرفع دعوى جنائية، وان تجنيد الأفراد للخدمة العسكرية الأجنبية يُعاقب عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وحصل الصحفيون على بطاقة هوية مؤقتة من السلطات الحكومية المختصة، و تم تخصيص طاقم طبي لكل معسكر، كان اللاجئون يتلقون ايضا العلاج في المستشفيات في الحالات التي تحتاج الى ذلك (١٠٤) .

بالرغم من الجهود التي بذلتها النمسا لكن عدد اللاجئين ارتفع بشكل كبير، وامتلأت المعسكرات بسرعة ، بحيث اصبحت النمسا غير قادرة على التعامل مع تلك الزيادة في اعداد اللاجئين ،وكان لا بد من إعداد معسكرات جديدة، فصدرت تعليمات للجنود النمساويين بفصل الجنود الأسرى عن اللاجئين على الفور، وأمر وزير الدفاع باحتجاز العسكريين وفقا لاتفاقيات لاهاي الخاصة بأسرى الحرب البرية ، وإنشاء ثلاث نقاط لجمع الاسرى، وتم تحويل مدرسة القوات الرائدة في كلوسترنيوبورج إلى معسكر للأسرى في غضون عشر ساعات(١٠٥) .

خلال اجتماع مجلس الوزراء في السابع والعشرين من تشرين الثاني تم مناقشة التقرير الذي تقدم به وزير الداخلية هيلمر بشان نية الولايات المتحدة الامريكية نقل اللاجئين الهنغاريين باستخدام طائرات عسكرية امريكية ، وذكر التقرير " أن الأمريكيين أعلنوا رغبتهم في طلاء الشعار الخاص بطائراتهم"، في اشاره لعدم احراج النمسا امام السوفييت ، ونظرًا لعدم وجود خبرة سابقة لدى الحكومة النمساوية في مثل هذا الامور، اقترح وزير الدولة كريسكي سؤال سويسرا المحايدة عن الإجراء الذي ستتبعه قائلا " اننا لسنا أحرارًا تمامًا، وعلينا الالتزام بالنموذج الحياد السويسري" في اشاره اتفاقية الحياد التي وقعتها النمسا عام ١٩٥٥، في النهاية تم السماح للطائرات العسكرية الأمريكية بنقل اللاجئين كونه إجراء إنساني للتعامل مع مشكلة اللاجئين، لكن تحت رقابة السلطات النمساوية، كما قدّم وزير الخارجية فيجل تقريرًا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في السابع والعشرين من تشرين الثاني ذكر فيه ان النمسا طلبت مرتين من الجمعية العامة تقديم مساعدات عاجلة للاجئين الهنغاريين قبل اعياد الميلاد ، وقدم قدمت طلباً اخر لمؤتمر وزراء خارجية أوروبا المنعقد في ستراسبورغ حول نفس الموضوع (١٠٦) .

في نهاية شهر تشرين الثاني كتب وزير الداخلية هيلمر إلى نائب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيرمان "لقد بذلت بلادنا كل ما في وسعها. والآن يقع على عاتق الدول الغربية ومنظمات الإغاثة التدخل بسرعة وبشكل مناسب، وإلا سيتعرض شعبنا لمخاطر اقتصادية وصحية نتيجةً منح اللجوء على نطاق واسع للاجئين الهنغاريين" ، كما خول مجلس الوزراء النمساوي جمعيات الصليب الأحمر الدولية بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتنسيق جهود المساعدات الخارجية [١٠٧] .

كما صرّحت الحكومة لأكثر من مره بأنها لا تستطيع دمج سوى (٣٠)ألف من اللاجئين الهنغاريين في اقتصادها ، لان ذلك سيؤثر سلبي على السكان النمساويين، و من مصلحتنا تسريع هجرتهم الى خارج النمسا ، وكان عدد اللاجئين يتراوح بين(١٤٠ –١٥٠) الف، وان رعايتهم تكلف ملايين الدولارات، من اجل ذلك عملت السلطات الحكومية كوسيط بين اللاجئين ومنظمات الإغاثة الدولية مثل المؤتمر الوطني للرعاية الكاثوليكية، والاتحاد اللوثري العالمي، ومجلس الكنائس العالمي، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية، تولت الحكومة عمليات التسجيل الدقيق للحصول على تصاريح الخروج ، تولت منظمات الإغاثة الدولية جمع البيانات وطلبات الهجرة، حسب الانتماء الديني للاجئين شُكِّلت مجموعات سفر، ورُتِّبت إقامتهم ونقلهم بشكل مُركَّزي نوعا ما، وغطَّت وزارة الداخلية نفقات السفر داخل النمسا، وُزِّعت قسائم سفر للخارج على اللاجئين[١٠٨] .

في السابع من تشرين الثاني ١٩٥٦ أنشأ المركز اللجنة الدولية للهجرة الأوروبية (ICEM)[١٠٩] خمس مجموعات عمل لتسجيل اللاجئين وتنسيق شؤونهم ، وأعلن مدير المركز أن اللجنة ستتولى تكاليف الهجرة والسفر ونجحت النمسا في حل مشكلة نقل اللاجئين إلى دول ثالثة بين تشرين الثاني ١٩٥٦ وكانون الثاني ١٩٥٧ بنجاح وبسرعة بفضل جهودها الداخلية و الخارجية فضلا عن أنشطة عمليات الإغاثة الدولية، وتم تنفيذ هجرة اللاجئين بشكل شبه كامل من خلال المركز الدولي للهجرة واللاجئين أو بدعم منه ، وتحمل المركز تكاليف هجرة ١٣٨,٠٦٣ لاجئ ، خلال المدة (تشرين الثاني ١٩٥٦– نيسان ١٩٥٨) ، والذي بلغت تكاليفها ٣١,٥٣٣,٠٠٠ شلن ساهمت بها الدول الأعضاء في المركز الدولي للهجرة واللاجئين [١١٠] .

كما زار النمسا نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon للمدة (١٩–٢١كانون الثاني ١٩٥٧) ليُطلع شخصيًا على أوضاع اللاجئين، وزار مدينة أنداو[١١١] وذكر "لقد قدمت بلدية أنداو وسكانها خلال الأيام والأسابيع خدمات إنسانية واسعة النطاق لم نعد نتصورها اليوم، وقد جعلت المدارس ورياض الأطفال ودور السينما وجميع الأماكن العامة أماكن إقامة لخدمة اللاجئين"[١١٢] ووعد بتوسيع حصة اللاجئين الهنغاريين ، وقدّم شيكًا بقيمة(450)

ألف دولار أمريكي. و اشاد موقف الحكومة النمساوية خلال الحرب البادرة ودعم دورها السياسي والسيادي في السياسة الخارجية الذي يمثل المصالح الغربية ، فضلا عن دورها الجيوسياسية المتمثل في التأثيرات الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية ، وقد شكّلت تلك العوامل التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية النمساوية لمدة طويلة [١١٣].

في اجتماع مجلس شمال الأطلسي المنعقد في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٧، دُعيت الدول الأعضاء إلى قبول المزيد من اللاجئين هنغاريين من النمسا ويوغوسلافيا وتغطية تكاليف توطينهم ، وطُلب منهم دعم الجهود المبذولة لضمان وصول كل لاجئ هنغاريين بحلول نهاية عام ١٩٥٧، فقد رأت الدول الأعضاء في الحلف وخاصة الولايات المتحدة ان قبول اللاجئين هي فرصة دعائية في صراعهم الأيديولوجي مع الكتلة الشرقية، من اجل اعطاء انطباع لدى دول أوروبا الشرقية ان مصير بلادهم مهم للغرب وأنهم مستعد لمساعدتهم على التحرر من الحكم السوفيتي ولتجنب أي اتهامات محتملة من جانب الاتحاد السوفيتية، لم يُعلن عن إجراءات الناتو لصالح اللاجئين الهنغاريين لعدم اثارت الاتحاد السوفيتي [١١٤] .

في الرابع والعشرين من نيسان زار النمسا النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السوفيتي أناستاس إيفانوفيتش ميكويان Anastas Ivanovich Mikoyan [١١٥]، ودعا الحكومة النمساوية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين ، وان مهمته تتضمن اظهار دعم الاتحاد السوفيتي للحياد النمساوي ، كون ان الحكومة السوفيتية تدرك اهمية الحياد للنمسا ، الذي سيضمن الحفاظ على الوضع الراهن في أوروبا الوسطى [١١٦]، عندما اشتكى راب لميكويان من الهجمات الدعائية التي شنتها الحكومة الهنغارية الجديدة على النمسا، شجع ميكويان راب على إعادة بناء علاقات ودية مع الدول الشيوعية المجاورة للنمسا والتواصل مع القادة الهنغاريين الجدد، وبالتالي مساعدتهم على الخروج من عزلتهم الدولية، وصرح راب ردا على ذلك أن النمسا لم تنتهك حيادها قط وأنها مهتمة في اقامة علاقات ودية مع دول الجوار والاتحاد السوفيتي ، وعند التحضير لزيارة ميكويان أكدت وزارة الخارجية النمساوية على ضرورة الالتزام خلال المفاوضات بموقف نمساوي ثابت، لأن اي تنازل للسوفييت من شأنه أن يقوض ثقة الغرب في النمسا، وانطلاقًا من ذلك رفضت الحكومة النمساوية تضمين أي إشارة للاقتراح السوفيتي الخاص في إنشاء نظام أمني أوروبي شامل ، في البيان الصادر عقب الزيارة ،وعلى الصعيد الثنائي ساهمت زيارة في تحسن ملحوظ في العلاقات، أعرب ميكويان "عن اهتمامه بتعزيز كل ما تحقق من تقدم في علاقاتنا والسعي لتذليل جميع العقبات والمواقف السابقة التي تعيق الصداقة بين الشعبين السوفيتي والنمساوي[١١٧].

مثلت زيارة ميكويان إلى فيينا تكريس للجهود السوفيتية الرامية إلى جعل الاتحاد السوفييتي مؤهلاً من جديد للعودة للمجتمع الدولي بعد احداث هنغاريا، وإرسال رسائل دبلوماسية إلى الغرب عبر النمسا التي اختيرت لهذه الزيارة لأهمية الاستثنائية ، واظهار حسن نية الاتحاد السوفيتي تجاه جميع الدول الأوروبية التي كانت تنأى بنفسها عن التكتلات العسكرية والتسليح النووي ،وأن هدف الزيارة في المقام ليس دعوة النمسا وحدها ، بل الغرب لبدا مرحلة جديدة من الانفراج في العلاقات، وان الزيارة تركت انطباعًا إيجابيًا في النمسا[١١٨]،وفي خطاب لوزير الخارجية السوفيتي شيبيلوف في الثاني عشر من شباط١٩٥٧ خلال الدورة السادسة لمجلس السوفييت الأعلى صرح أن الاتحاد السوفيتي لا يزال "يدعم الحياد والاستقلال النمساوي" وأنه عازم على "تطوير العلاقات الودية من الآن فصاعدًا" ، وقام وزير العدل النمساوي بناء على دعوة سوفيتية بزيارة موسكو في تموز١٩٥٧وتكمن اهمية الزيارة في كونه اول وزير دولة غربية يقوم في زيارة الى موسكو [١١٩]، الامر الذي كان له انعكاسات ايجابية على نجاح المفاوضات السوفييتية – النمساوية بشأن تسليم (١٠٠)ألف طن[١٢٠] من النفط النمساوي إلى الاتحاد السوفييتي لاستبداله بالسلع السوفيتية[١٢١] .

تزامنت احداث الثورة الهنغارية مع احداث السويس ،اذ صاحب الازمة تحسن العلاقات الامريكية – السوفيتية ، بعد تأييد الاتحاد السوفيتي لموقف القيادة المصرية في مواجهة العدوان الثلاثي(بريطانيا، فرنسا، الكيان الصهيوني) ،مما جعل الولايات المتحدة تقف ضد حلفائها تتهمهم في اعطاء الفرصة للاتحاد السوفيتي للتواجد بالشرق الاوسط [١٢٢] ، لذا اتفق الطرفان على احالة القضية الى مجلس الامن الدولي ، وطلب الاتحاد السوفيتي بتشكيل قوة من الدولتين كونهما من الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي من اجل وقف العدوان الغربي ضد مصر، الامر الذي اسهم بتحويل انظار العالم عن الثورة والتدخل السوفيتي ، وساعد على تخفيف حدة التوتر بين القوتيين العظمتين [١٢٣].

كما اعلن كادار رئيس الحكومة الهنغارية أن فيينا قادرة على تحسين العلاقات الهنغارية النمساوية من خلال إعادة الممتلكات الحكومية التي صادرها حرس الحدود النمساويون أو التي تخلى عنها اللاجئون الهنغاريين بعد عبورهم الحدود صوب النمسا ،وقامت وزارة الخارجية النمساوية في اجراء جردًا دقيقًا لجميع تلك الممتلكات الهنغارية في التاسع والعشرين من اب ١٩٥٧تم اعادة جميع الأسلحة والذخيرة فضلا عن واحد وثمانون شاحنة وأربع وأربعون سيارة وأربع عشرة حافلة، وخمس عشرة دراجة نارية، وستة جرارات وقارب بخاري واحد الى الحكومة الهنغارية [١٢٤] ، ومن اجل تسهيل عودة اللاجئين، قامت الحكومة الهنغارية في إنشاء لجنة إعادة

التوطين، وجرت مباحثات بين البلدين في فيينا في السابع عشر من كانون الثاني١٩٥٧ بشأن قضية اعادة اللاجئين الى الوطن، وعاد ما يقارب(٥٣٤٣) لاجئًا طواعية إلى هنغاريا[١٢٥] .

كما ان وزارة الخارجية النمساوية اوصت وزارة الداخلية في الرابع من نيسان١٩٥٧ بتحذير جميع المهاجرين الهنغاريين الذين دخلوا النمسا قبل الرابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦ من أن "أي نوع من النشاط السياسي أو التجسس في النمسا سيجعل استمرار إقامتهم في البلاد غير مؤكد، بغض النظر عن الاسم أو الرتبة " [١٢٦].

في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٧ عقد اجتماع بين ممثلين عن الحكومتين النمساوية والهنغارية حول ضبط الحدود حضره وفد رفيع المستوى وزير الخارجية الهنغاري إمري هورفاث[١٢٧] والممثل النمساوي في بودابست بينسيب ومسؤولون من وزارة الداخلية من كلا البلدين ، تم الاتفاق خلال الاجتماع على إنشاء لجنة حدودية مشتركة لمنع وقوع المزيد من الحوادث على الحدود وإجراء عملية مسح شاملة للألغام على غرار تلك التي أُجريت على الحدود النمساوية التشيكية [١٢٨] ، ومن خلال ما تقدم تبين لنا ان النمسا تلك الدولة الحديث العهد التي لم يمضي على اعلان استقلالها وحيادها سوى عام واحد نجحت في القيام في واجبها الانساني تجاه اللاجئين الهنغاريين، وبينت للعالم دورها السياسي والعسكري والانساني في حل قضية اللاجئين، بالوقت الذي حافظت على حيادها رغم الهجمة الشيوعية الشرسة ضدها ، في وقت يشهد العالم حرباً باردة بين المعسكرين الغربي والشرقي .

الخاتمة

كان لاستقلال النمسا عام ١٩٥٥ تأثير على هنغاريا الدولة الشيوعية المجاورة ،التي كانت جزء من الإمبراطورية النمساوية- المجرية طليعة المدة (١٨٦٧-١٩١٨) فضلا عن العلاقات التاريخية والجغرافية والاجتماعية بين الشعبين، فكان الشعب والاحزاب الهنغارية تطمح الى اعادة تجربة النمسا في بلادهم والتخلص من الوجود السوفيتي فيها ، بهذا تعد النمسا بمثابة المحفز للأحداث في هنغاريا ، لاسيما بعد أن نجحت في إقناع الاتحاد السوفييتي بجلاء القوات السوفيتية من الاراضي النمساوية في عام١٩٥٥ ، وتوقيع معاهدة الاستقلال واعلان الحياد، الذي شكل حدث سياسي مهم أثار رغبات الهنغاريين في انسحاب مماثل للقوات السوفييتية من بلادهم كما حدث في النمسا ، رغم ان ذلك لم يكن السبب المباشر لاندلاع الثورة في عام ١٩٥٦، إلا أنه أثر على موقف العديد من النخب الهنغارية في مسائلة حكم الحزب الشيوعي الهنغاري والوجود السوفيتي في بلادهم .

اما فيما يخص النمسا فان الثورة الهنغارية شكلت الاختبار الحقيقي للدولة النمساوية الحديثة التي اعلنت حيادها، ذات الجيش الحديث التكوين، الذي ساهم بتأمين الحدود وتقديم المساعدات الإنسانية ، في صورة تعكس سيادة وقوة الدولة ، وشارك الجيش ايضا بجهود اغاثة اللاجئين الواسعة النطاق الى جانب الحكومة ومنظمات الإغاثة الدولية والشعب النمساوي ، الامر الذي حظى باهتمام وتقدير دولي كبير تجلى خلال في زيارة نائب الرئيس الأمريكي نيكسون في كانون الأول ١٩٥٦ الى النمسا في خضم صراع الحرب الباردة في خمسينات القرن الماضي.

كما نجحت النخب السياسية في النمسا في بناء هوية جديدة لدولتهم الحديثة التكوين ، كدولة مستقلة اتحادية محايدة تومن بالقيم الديمقراطية الغربية ، وكان التحدي الاكبر الذي واجه الدولة النمساوية خلال عام ١٩٥٦ ، كيف ان تحافظ على حيادها في ظل الصراع العالمي و الحملة الاعلامية الشرسة وسيل الاتهامات ضدها من قبل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية ، الى جانب مسالة اللاجئين الهنغاريين الذين تتدفقوا الى الاراضي النمساوية بأعداد كبيرة جدا تفوق تقدير الحكومة النمساوية وامكاناتها المادية والبشرية ، فنجحت الحكومة النمساوية وبمساعدة وتضامن الشعب النمساوي معها في حل مشكلة اللاجئين ، وحافظت على توجها المؤيدة للغرب من الناحية الأيديولوجية والطامحة إلى التكامل الاقتصادي مع أوروبا الغربية، وفي الوقت نفسه تجنبت الإساءة إلى الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية ، وبفضل الحياد وضعت النمسا لنفسها أسس سياسة واقعية حكيمة، وكان لها دور كوسيط بين الشرق والغرب بحكم موقعها الجغرافي، رغم انها حديثة العهد بممارسة الحياد .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الهوامش

[١] – رياض الصمد ،تطور الاحداث الدولية في القرن العشرين ، بيروت ، ١٩٩٩،ص ٢٨٦ ؛ Robert E Clute ,The International Legal Status of Austria 1938–1955, Martinus Nijhoff,1962 , P.8.

[٢] – تحسين علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية النمساوية ١٩٤٥–١٩٥٥،اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة البصرة – كلية الادب ،٢٠١٧ .

[٣] ان إمبراطورية النمسا والمجر ضمت العديد من القوميات والاجناس المختلفة، وكان لا يربطها سوى الولاء للإمبراطور النمساوي ، اذ لا توجد اي رابطة مذهبية او اقتصادية او سياسية تجمع في ما بينها ، فخلال القرن التاسع عشر تغيرت الاوضاع في هذا القرن، الذي عرف بعصر القوميات ، لكن الادارة الامبراطورية ظلت على سياستها القائمة نفسها على الحفاظ على ما تحت يدها، وتعرضت للعديد من الهزائم على يد التحالف الايطالي الفرنسي في خمسينيات القرن التاسع عشر وعلى يد بروسيا ايضا، في عام ١٨٦٧ تبدل النظام الإمبراطوري الى نظام المملكة الثنائية التي تقوم على اساس ان لكل من النمسا والمجر دستورها وادارتها الذاتية، اما شؤون

الخارجية والدفاع فهي بيد الامبراطور، وعند قيام الحرب العالمية الاولى، ووفاة الامبراطور فرنسيس جوزيف في تشرين الثاني ١٩١٦، وتولي ابن اخيه شارل الاول، حاولت القوميات داخل الامبراطورية استغلال مسألة الحرب العالمية الاولى ومجي شارل الاول القليل الخبرة للمطالبة بحقوقها السياسية والمدنية في ظل الازمة الاقتصادية والهزائم العسكرية والحصار البحري والاقتصادي المفروض من دول الوفاق على الامبراطورية. للمزيد انظر: عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٣، ص٤٢٤-٤٢٦؛ وسام علي ثابت ورائد راشد محمد ، اثر الحركات القومية في تفكيك الامبراطورية الثنائية ١٩١٧-١٩٢٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مج ٢٠، العدد٢، شباط ،٢٠٠٣، ص ١١٨-١١٩ .

[٤] – معاهدة فرساي ١٩١٩:هي المعاهدةُ التي انهت أحداثِ الحرب العالمية الأولى. و بعدَ مفاوضاتٍ شاقّةٍ وعسيرةٍ استمرَّت ستةَ أشهرٍ تم التوقيع عليها في مؤتمرِ باريسَ للسلامِ ، اذ وقَّعَ الحلفاءُ المنتصرونَ في الحرب اتفاقيَّاتٍ منفصلةً معَ دولِ الخاسرةِ وهي الرايخ الألمانيّ، والإمبراطورية النمساوية-المجرية، والدولة العثمانية، ومملكةُ بلغاريا. سُلمَتِ الصياغةُ التي تمَّ الاتفاقُ عليهِ إلى الحكومةِ الألمانية في ٧ أيار ١٩١٩ للموافقةِ عليهِ من قِبَلِها، وجرتْ مراسمُ التوقيعِ في ٢٨حزيران ١٩١٩ ، تضمّنَتِ المعاهدةُ الاعترافَ الألمانيَّ بالمسؤوليةِ الكاملةِ عنِ الحرب وأثارها . للمزيد انظر :https://ar.wikipedia.org/

[٥] – معاهدة تريانون (١٩٢٠):هي المعاهدة الختامية للحرب العالمية الأولى ووقع عليها ممثلو المجر من جهة، وقوات الحلفاء من جهة خرى. وُقِّعت المعاهدة في ٤ يونيو/حزيران ١٩٢٠، في قصر تريانون في فرساي، فرنسا بموجب شروط المعاهدة جُردت المجر من ثلثي أراضيها السابقة على الأقل وثلثي سكانها مُنحت تشيكوسلوفاكيا سلوفاكيا، حصلت النمسا على غرب المجر (معظم بورغنلاند). للمزيد انظر :

https://www.britannica.com/event/Treaty-of-Trianon.

[٦] – للمزيد حول شروط المعاهدتين وتقسيم والإمبراطورية النمساوية-المجرية. انظر: Arnold Suppan, The Imperialist Peace Order in Central Europe: Saint-Germain and Trianon, 1919–1920, West Bohemian Historical Review, X,| 2020,| p50-67.

[٧] – مأمون شاكر اسماعيل ،موقف الولايات المتحدة الامريكية من مساعي هنغاريا للخروج من الحرب العالمية الثانية ٢٩كانون الثاني -١٢اذار١٩٤٣، مجلة الجامعة المستنصرية- مجلة كلية التربية، العدد الثاني ٢٠٢١، ص٤٤٨-٢٥١: Dorien Kuipers, THE REFUGEE RACE:BURDEN-SHARING IN EUROPE DURING THE HUNGARIAN REFUGEE CRISIS OF 1956, MA History, Universiteit Leiden ,2019 ,p10.

[٨] – امري كوفاج ،حقائق عن المجر، لجنة الدفاع عن المجر واتحاد المحاربين الاحرار، بيروت ،١٩٦٠، ص١٨٠١٨١؛ هارولد تمبرلي ، ا.ج.جرانيت ،اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٧٩ – ١٩٥٠،ج٢،القاهرة ،١٩٦٥،ص٤٩٣.

[٩] – بعد الحرب العالمية الثانية وقعت هنغاريا تحت النفوذ السوفيتي السياسي والاقتصادي ، وسيطر الحزب الشيوعي الهنغاري على مقاليد الحكم بدعم من السوفييت لضمان بقاء ارتباط هنغاريا بالاتحاد السوفيتي، في خمسينيات القرن الماضي طالب الهنغاريين وتحديدًا المثقفون والطلاب الذين استاءوا من النظام الشيوعي، بانسحاب القوات السوفيتية وتنظيم انتخابات حرة وتعددية، وبدأ الشعب يحتجّ على انخفاض مستوى معيشته

ومطالبة الاستقلال الوطني، في تشرين الأول ١٩٥٦عقب ورود أنباء التمرد البولندي ضد الهيمنة السوفيتية، عبّرت المعارضة السياسية المجرية عن استيائها بتنظيم مسيرة سلمية في شوارع بودابست قبل تنظيم صراع مسلح، قاتل بعض أفراد الجيش الهنغاريين إلى جانب الثوار ودعوا الى تشكيل حكومة جديدة : للمزيد حول الثورة المجرية انظر : Heino Nyyssönen,THE PRESENCE OF THE PAST IN POLITICS '1956' after 1956 in Hungary, University of Jyväskylä, 1999; Malcolm Byrne, The 1956 Hungarian Revolution ,NATIONAL SECURITY ARCHIVE, COLD WAR READERS , Central European University Press, ,2002.

[١٠] – شريف محمد عبد الجواد ،موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة المجرية ١٩٥٦،جامعة المنيا – مجلة بحوث الآداب ،مج ٢٤، العدد٩٤، ٢٠١٣ ، ص٥٣٩.

[١١] – تتكون النمسا من سبع ولايات منها ولاية ستيريا و عاصمتها غرتس وهي ثاني اكبر المدن النمساوية بعد فينا

[12] – JOHANNA GRANVILLE, Austria's Report Card on Neutrality during the Hungarian Crisis of 1956, Australian Journal of Politics and History: Volume 56, Number 2, 2010, pp. 177 .

[13]– Peter Haslinger, Hundert Jahre Nachbarschaft: Die Beziehungen zwischen Österreich und Ungarn, 1895–1994,Frankfurt ,1996, p. 240.

[١٤] – تأسس مجلس السوفييت الاعلى خلال الفترة (١٩٣٨ إلى ١٩٨٨) وهو أعلى هيئة في الدولة السوفييتي يتم انتخابه من قبل المواطنين لمدة ٤ سنوات ، في عام ١٩٧٧ اصبح لكل ٥ سنوات، على أساس الاقتراع العام المباشر و التصويت السري، و يتألف من مجلس الاتحاد ومجلس القوميات هو اساس عمل الدورات التي تعقد مرتين في السنة، شملت مهام المجلس الأعلى اعتماد الدستور السوفييتي وتعديلاته واعتماد القوانين وتعديلاتها والموافقة على خطط وميزانيات، بالإضافة إلى تشكيل مجلس وزراء السوفييتي وانتخب المحكمة العليا للاتحاد السوفييتي . للمزيد انظر : https://old.bigenc.ru/domestic_history

[15]– JOHANNA GRANVILLE, Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda How Austria dealt with the Hungarian Crisis of 1956, Stanford niversity, Historical Association and Blackwell Publishing Ltd., January 2006, p.78.

[١٦] – امري ناجي: سياسي هنغاري ولد في عام ١٨٩٦، شارك في الحرب العالمية الأولى وتم أسره من قبل الروس، وانضم إلى الشيوعيين وقاتل في الجيش الأحمر، انظم الى الحزب الشيوعي الروسي ١٩١٨ ، ذهب للعيش في موسكو وبقى الى عام ١٩٤٤ وعاد جيش السوفيتي لتحرير هنغاريا من السيطرة النازية وساعد في تأسيس حكومة ما بعد الحرب، وشغل العديد من المناصب الوزارية بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٨، وبسبب دعمه الثابت لرفاهية الفلاحين تم استبعاد ناجي من الحكومة الشيوعية في عام ١٩٤٩ ولكن أعيد وأصبح رئيسًا للوزراء (١٩٥٣–١٩٥٥) ثم أُجبر على الخروج مرة أخرى بسبب موقفه المستقل، خلال الثورة ١٩٥٦لجأت العناصر المناهضة للسوفييت إلى ناجي للقيادة وأصبح مرة أخرى رئيس وزراء هنغاريا وناشد الغرب للمساعدة ضد القوات السوفيتية الغازية، وحوكم بتهمة الخيانة وأُعدم ١٩٥٨:للمزيد انظر The Encyclopedia Americana, Vol.

19, P. 217 ;فرج جبران، اجراس الحرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٦٨-٤٦٩
https://www.britannica.com/;

[١٧] شريف محمد عبد الجواد ، المصدر السابق ،ص٥٤٢

[١٨]– نصّ القانون الدستوري النمساوي بشأن الحياد، المُعتمد في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٥، على أن النمسا: (١) "تُعلن طواعيةً حيادها الدائم. وستحافظ النمسا على الحياد وتدافع عنه بكل الوسائل المتاحة لها.(٢) ولضمان هذه الأهداف في المستقبل، لن تنضم النمسا إلى تحالفات عسكرية ولن تسمح بإنشاء قواعد عسكرية لقوى أجنبية على أراضيها، للمزيد انظر: Wolfgang Mueller, Laying the Groundwork and Changing Neutrality, 1955–1960, London, 1970,p.69 .

[19]–JOHANNAGRANVILLE, Austria's First Test Case of Neutrality during the Hungarian Crisis, 1956–57, Journal of Communist Studies and Transition Politics Publication details, , 20 Nov 2010, p 495.

[٢٠] – يوليوس راب (١٨٩١–١٩٦٤): سياسي نمساوي ورجل اعمال من اسرة كاثوليكية ،انضم الى الحزب الاجتماعي المسيحي ودخل البرلمان النمساوي عام ١٩٢٧ ، وخلال وجوده في البرلمان اتخذ سياسة معادية للشيوعية، وهاجم اكثر من مرة في خطاباته داخل البرلمان النمساوي الزعيم الاشتراكي النمساوي أوتو باور Otto Bauer الذي يعد من كبار مفكري اليسار في النمسا ، وفي عام ١٩٣٤ انتخب رئيس الاتحاد التجاري النمساوي، ورئيساً لغرفة تجارة النمسا السفلى ١٩٣٨ قبل غزو هتلر للنمسا ، وشارك في حركة المقاومة النمساوية ضد الالمان ، وبعد تحرير النمسا عام١٩٤٥ شارك في تأسيس حزب الشعب، وتولى وزارة الاعمار في حكومة رنر المؤقتة واسهم بشكل كبير في اعادة اعمار فينا ، وفي عهد حكومة فك تولى رئاسة كتلة حزب الشعب داخل البرلمان ، اصبح رئيساً لحزب الشعب عام١٩٥١، بعدها اصبح مستشاراً (١٩٥٣–١٩٦١)، وعمل بعد توليه المنصب على اتخاذ علاقات متوازنه بين الغرب والشرق ،فقد كان يخشى بسبب ماضيه المناهض للشيوعية ان يكون له اثر على العلاقات مع السوفييت ، تكللت جهوده عن حدوث تقارب مع القيادة السوفيتية الجديدة ،الامر الذي شجع على قيام محادثات ثنائية بين البلدين ، وكان له دور كبير في معاهدة استقلال النمسا عام ١٩٥٥، توفي عام ١٩٦٤ بعد صراع طويل مع المرض. للمزيد انظر: Bernard A.Cook, Europe Since 1945 , An Encyclopedia, Vol.2,Garland Publishing, Inc ,New York & London ,2001 ,PP.1051-1052.

[٢١] – ليبولد فيجل (1902–1965) Leopold Figl: سياسيًا نمساويًا كاثوليكيًا ولد عام ١٩٠٢ ، لعب دورًا محوريًا في إعادة إعمار النمسا بعد الحرب العالمية الثانية. تلقى تعليمه كمهندس وعمل في القطاع الخاص قبل انضمامه إلى حزب الشعب النمساوي (ÖVP) في ثلاثينيات القرن العشرين، خلال الاحتلال الالماني للنمسا١٩٣٨أُلقي القبض عليه بسبب أنشطته المقاومة، بعد الحرب، أصبح شخصية محورية في السياسة النمساوية، حيث شغل منصب المستشار الاتحادي للنمسا من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٥٣، ثم وزيرًا للخارجية١٩٥٣ وأشرف على مفاوضات معاهدة الدولة النمساوية عام ١٩٥٥ التي أعادت للنمسا استقلالها ، وعمل على تعزيز علاقات النمسا الدولية، داعيًا إلى السلام والديمقراطية والتعاون الأوروبي ، واصبح رئيس المجلس

الوطني(١٩٥٩-١٩٦٢)، وحاكم النمسا السفلى في ١٩٦٢ الى ان توفي عام ١٩٦٥.للمزيد انظر: https://www.moderndaysaint.com/saints/leopold-fig

[22]- bolya Murber und Gerhard Wanner, Europiiische Aspekte ,zur ungarischen Revolution 1956,Vierteljahresschrift der Rheticus Gesellschaft in Zusammenarbeit mit dem Arbeitskreis fur Region ale Geschichte Jahrgang 28,2006 . p.51.

[23] - Erwin A. Schmidl, Ungarnkrise 1956 und Österreich, Wienm 2003,p. 11.

[24]- Peter Wassertheurer, Austria and the Hungarian uprising in 1956:Neutrality being tested, or Neutrality on the Test Stand ,Corvinus Journal of International Affairs, Vol. 1 No. 3 (2016), p.90.

[25] - bolya Murber und Gerhard Wanner Europiiische Aspekte ,zur ungarischen Revolution 1956,, P.52

[٢٦] -نيكيتا خروتشوف : زعيم سوفيتي ورجل دولة:ولد عام ١٨٩٤،حكم الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٦٤) عندما كان السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي ، تميز حكم بالمعادة الشديدة للستالينية وارساء سياسة الانفراج الدولي في العلاقات الدولية والتعايش السلمي . للمزيد انظر: https://en.wikipedia.org/wiki/

[٢٧] - روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ،ترجمة حسن صعب ، بيروت ،١٩٦٦، ص ٤١٥؛ قابل محسن كاظم ،سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الازمة الهنغاري ١٩٥٣-١٩٥٧،مجلة كلية الآداب – جامعة واسط ، مج١٦، العدد٤،ج،٢٠٢٤، ص٢٤٠

[28] - تشكل الجيش النمساوي بموجب معاهدة الاستقلال عام ١٩٥٥ المادة (١٧) المادة (١٧) نصت على تشكيل جيش النمساوي حدد عده بموجب (٥٣٠٠) فرد ، بعد الاستقلال اخذت الحكومة النمساوية تعمل على تطويره وانشت ثلاث فرق في ١١كانون الثاني ١٩٥٦ فرقة في فينا وفرقة سالزبورغ وفرقة في لينز للمزيد انظر: Audrey E. Kurth, The Great Powers and the Struggle over Austria ,1945 -1955 , Doctoral thesis Unpublished ,University of Oxford,1984 P.288; Tamara Scheer, Das Bundesheer 1956, landesvcrrcidigungsakademie Wien und des Heeresgeschirhtichen Museums, 2006, p74.

[٢٩] - كان الولايات المتحدة الامريكية دور كبير في تشكيل قوات الدرك النمساوي في منطقة الاحتلال الامريكي والبريطاني في النمسا خلال المدة (١٩٤٨-١٩٥٥) :للمزيد حول تشكيل قوات الدرك النمساوي : انظر تحسين علي حسين ، مصدر سابق ، ص٢٠٨-٢٢٤ .

[30]- Peter Wassertheurer,Op.Cit, p.3.

[٣١] -مدينة نمساوية تقع ضمن ولاية بورغنلاند المجاورة للهنغارية

[32]- Norbert Sinn, Schutz der Grenzen: Der Sicherungseinsatz des Österreichischen Bundesheeres an der Staatsgrenze zu Ungarn im Oktober und November 1956 , sterreichische Militrische Zeitschrift , Ausgabe 4,2005 ,p.35-36.

[33]– Ibid.

[٣٤] – عباس هادي موسى، الانتفاضة الهنغارية عام١٩٥٦ وموقف الدول الكبرى منها ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة البصرة – كلية الآداب ، ٢٠١٢، ص٨٥–٨٦.

[35]– Norbert Sinn, op.cit, p. 37–40.

[36] –Magdalena Klaus, Asyl –Transit – Integration. Krisen am Eisernen Vorhang1956 und 1968, (Mag. phil.),Wien, 2013,p41.

[٣٧] – سيرجى.ج. لاپين Sergey. J. Lapin: ولد في عام ١٩١٢ في سانت بطرسبرغ لعائلة من الطبقة العاملة، درس في قسم التحرير والنشر في معهد لينينغراد التاريخي واللغوي، وأكمل دورتين، من (١٩٣٢–١٩٤٠) عمل في الصحافة واصبح نائب رئيس تحرير في الصحف في لينينغراد ومنطقة لينينغراد، في عام ١٩٣٩ انضم إلى الحزب الشيوعي ،وفي عام ١٩٤٤ عمل في لجنة الدولة للإذاعة والبث الإذاعي التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي، وفي عام ١٩٥٣ تم نقله إلى العمل الدبلوماسي، وكان موظفاً في مكتب المفوض الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ألمانيا ، ومستشاراً لسفارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٥٣–١٩٥٥)، ورئيساً للدائرة الأوروبية الثالثة بوزارة خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وأميناً للجنة الحزب بوزارة الخارجية (١٩٥٥–١٩٥٦). وخلال الفترة(١٩٥٦–١٩٦٠ كان سفيراً للاتحاد السوفييتي لدى النمسا، واصبح وزيراً للخارجية (١٩٦٠–١٩٦٢) ، توفي في عام ١٩٩٠ للمزيد انظر : https://timenote.info/ru/Sergej-Lapin

[٣٨] – نوربرت بيشوف Norbert Bischoff (١٨٩٤–١٩٦٠) وُلد في فيينا عام ١٨٩٤، وتوفي في فيينا عام ١٩٦٠، دبلوماسي. عمل دبلوماسيًا في عدة دول أجنبية منها تركيا (١٩٣٠–١٩٣٣) وباريس (١٩٣٣–١٩٣٨)؛ وبعد عام ١٩٥٣ عُيّن سفيرًا للنمسا في موسكو (١٩٥٣–١٩٦٠)خلال مفاوضات معاهدة الدولة النمساوية. للمزيد انظر: https://www.aeiou.at/aeiou.encyclop.

[39] –JOHANNA GRANVILLE, Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda How Austria dealt with the Hungarian Crisis of 1956, Stanford niversity,Historical Association and Blackwell Publishing Ltd., January 2006,p.66.

[40],Ibolya Murber und Gerhard Wanner, Europiiische Aspekte zur ungarischen Revolution 1956,.p.57.

[41]– Johanna Granville, Austria's First Test Case of Neutrality during the Hungarian Crisis, 1956–57,p.496 ; OHANNA GRANVILLE, AUSTRIA AND THE HUNGARIAN CRISIS OF 1956, Stanford University,The Historical Association and Blackwell Publishing Ltd, January 2006,p.66

[42]– Michael Gehler, From Non-alignment to Neutrality,Austria's Transformation during the First East-West Détente, 1953–1958, Journal of Cold War Studies, Vol. 7, No. 4 (Fall 2005), p120

[43]– Manfried Rauchensteiner, Herbst 1956: Revolution in Ungarn. Welche Rolle spielte das neue, immerwährend neutrale Österreich, DiePresse.com, https://www.diepresse.com/.

[٤٤] – فيرينك ناجي Ferenc–Nagy (١٩٠٣–١٩٧٩): من اسرة فلاحية بروتستانتية ومزارع، بدأ مسيرته العامة كسياسي زراعي محلي في مقاطعة بارانيا بالمجر، ساهم في تنظيم حزب صغار المزارعين، الذي يمثل مصالح الأغلبية الزراعية، في أوائل عشرينيات القرن العشرين. أصبح أول أمين عام للحزب في عام ١٩٣٠، وخدم في البرلمان من عام (١٩٣٩ – ١٩٤٢)، وسجنه من قبل الجستابو الألماني في عام ١٩٤٤. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح رئيس وزراء المجر للحكومة ائتلافية المناهضة للفاشية ، مع ذلك، اعتبره الحزب الشيوعي المدعوم من السوفييت أن سياساته محافظة للغاية ، ووجهت إليه اتهامات في عام ١٩٤٧ بارتكاب جرائم ضد الدولة من قبل محاكمته، نجح في الهروب إلى النمسا ومن ثم إلى الولايات المتحدة للمزيد انظر: الموسوعة البريطانية/https://www.britannica.com

[45] –Michael Gehler, Op.cit,p120 ; Magdalena Klaus,op.cit.p.41.

[46] JOHANNA GRANVILLE, Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda:How Austria dealt with the Hungarian Crisisof 1956, History, Vol. 91, No. 1 (301) (JANUARY 2006), p72.

[47] –Michael Gehler,op.cit,p120.

[48]–Johanna Granville, Austria's First Test Case of Neutrality during the Hungarian Crisis, 1956–57 , Journal of Communist Studies and Transition Politics , 20 Nov 2010,p.494.

[49] –Ibid,495.

[50] –bolya Murber und Gerhard Wanner , Europiiische Aspekte ,zur ungarischen Revolution 1956,,P.53

مجلة دراسات تاريخية Journal of Historical Studies

[٥١] – جون فوستر دلاس (١٨٨٨–١٩٥٩):سياسي امريكي ، عمل في مجلس الصناعات الحربية خلال الحرب العالمية الاولى ، وكان مستشار قانوني للولايات المتحدة الامريكية في مؤتمر باريس١٩١٩،بعد فوز ايزنهاور في انتخابات الرئاسة الامريكية عام ١٩٥٣اختار دلاس ليكون وزير للخارجية ،سعى دلاس لتعزيز تحالفات الحرب الباردة ابرزها منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) وكان المهندس الرئيسي لمعاهدة جنوب شرق اسيا ، كما ساعد في التحريض على الانقلاب الايراني عام ١٩٥٣ والانقلاب الغواتيمالي ١٩٥٤، ودعم فيتنام الجنوبية بعد موتمر جنيف ١٩٥٤ عانى من سرطان القولون واستقال عام ١٩٥٩ وتوفى في العام نفسه. للمزيد انظر : . https://en.wikipedia.org

[٥٢] – قابل محسن كاظم ،مصدر سابق ،ص٢٤١

[٥٣] – للمزيد حول تأثير ازمة السويس على الثورة المجرية : انظر عبدالله عبد العاطي عبد السلام محمد ، ازمة السويس والثورة المجرية ،مركز البحوث والدراسات التاريخية ، القاهرة .

[54]–Norbert Sinn,0p.cit, p21.

[55] – Michael Gehler,op.cit,p.120.

[56]– WOLFGANG MUELLER ,A Good Example of Peaceful Coexistence :The Soviet Union, Austria, and Neutrality, 1955–1991, Austrian Academy of Sciences Press,2011,p.91.

[٥٧] – فولكستيمي Österreichische Volksstimme : صحيفة نمساوية شيوعية، يعني اسمها بالألماني صوت الشعب، نُشرت الصحيفة أول عدد في فيينا في ٥ اب ١٩٤٥من قبل الحزب الشيوعي النمساوي ، تأثرت الصحيفة بشدة بالأنشطة السوفيتية في أوروبا خلال الحرب الباردة الشيوعي، بعد أحداث عام في هنغاريا، خضعت الصحيفة للرقابة من قبل المستشار النمساوي يوليوس راب ، بعد ربيع براغ وغزو الاتحاد السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا، حدث صراع داخل الحزب الشيوعي النمساوي، مما أثر أيضًا على صحيفة فولكستيمي و ترك معظم مراسليها الصحيفة عام ١٩٦٨، توقفت عن النشر في ٣ اذار ١٩٩١.للمزيد انظر https://en.wikipedia.org/wiki/Volksstimme.

[58]– Norbert Sinn,Op.Cit, P.52.

[59] – WOLFGANG MUELLER ,Op.Cit, p91.

[60], Ibolya Murber,Op.cit p. 243– 249 .

[61] –Norbert Sinn,Op.Cit, P.54..

[٦٢] –شريف محمد عبد الجواد ،موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة المجرية ١٩٥٦،مجلة بحوث الاداب ،ص٥٤٥

[63] –Michael Gehler,op.cit,p.121.

[64] –Norbert Sinn, op.cit, p. 54–55.

[65] – WOLFGANG MUELLER, 0p.Cit, P.93–94.

[٦٦] – يانوس كادار János Kádár :سياسي هنغاري انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣١، عُيّن وزيرًا للداخلية (١٩٤٩)، لكنه دخل في صراع مع الستالينيين عام ١٩٥٠وفُصل من الحزب وسُجن (١٩٥١–١٩٥٣)، انضم كادار إلى حكومة إمري ناجي قصيرة الأجل. وكان ناجي، الذي تعهد بتحرير النظام الشيوعي وإجلاء القوات السوفيتية من هنغارية، بعد استيلاء القوات السوفيتية على البلاد في ٤ تشرين، انشق كادار عن ناجي وشكّل حكومة جديدة برعاية سوفيتية ، وشغل منصب رئيس الوزراء حتى عام ١٩٥٨. ولما عجز عن تنفيذ إصلاحات ناجي، لجأ كادار إلى إجراءات قمعية لقمع الثورة. وشغل منصب رئيس الوزراء لفترة أخرى من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٥.للمزيد انظر: https://www.britannica.com/biography .

[67]– JOHANNA GRANVILLE, Between Scylla and Charybdis: Austria'sFirst Test Case of Neutrality during theHungarian Crisis, 1956–57,p.505–506.

[68]–JOHANNA GRANVILLE, Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda:How Austria dealt with the Hungarian Crisisof 1956 ,p.71.

[69] – Johanna Granville, Austria's First Test Case of Neutrality during the Hungarian Crisis, 1956–57 , p.496–497

[70] –Ibolya Murber und Gerhard Wanner ,Op.Cit ,p.73.

[٧١] – دميتري شيبيلوف Dmitri Trofimovich Shepilov : ولِد عام ١٩٠٥ في إقليم كراسنودار جنوب غرب روسيا، عمل مفوضًا سياسيًا في أوكرانيا خلال الحرب العالمية الثانية تحت قيادة خروتشوف، وفي عام ١٩٥٢انتُخب عضوًا في اللجنة المركزية، في كانون الاول من ذلك العام عُيّن شيبيلوف رئيسًا لتحرير صحيفة "برافدا"، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي السوفيتي، وظلّ يشغل منصب رئيس التحرير حتى عام ١٩٥٥، حين رُقّي إلى منصب السكرتارية العامة للجنة المركزية،حلّ محل فياتشيسلاف مولوتوف كوزير للخارجية عام ١٩٥٦، ولكن في العام التالي، ارتبط شيبيلوف بمولوتوف والعديد من منافسي خروتشوف الآخرين الذين باءت جهودهم لإزاحة خروتشوف من منصبه كزعيم سوفيتي بالفشل، تم عزل شيبيلوف على الفور من الأمانة العامة، وتم تخفيض رتبته إلى منصب أمين أرشيف إقليمي، وفي النهاية تم طرده من الحزب الشيوعي السوفيتي في عام ١٩٦٢، على الرغم من أنه أعيد لاحقًا كعضو في الحزب في عام ١٩٧٦. توفي شيبيلوف في ١٨ أغسطس ١٩٩٥ في موسكو. https://kids.britannica.com

[٧٢] –اوتو فون هابسبورغ() :ولي عهد الامبراطورية النمساوية المجرية عام ١٩١٦،حتى تفكك الامبراطورية في عام ١٩١٨،اصبح المدعي بالعرش ورئيس بيت ال هابسبورغ بعد وفاة والدة ، وكان نشطا على الساحة السياسية النمساوية والاوربية في ثلاثينيات القرن العشرين ،قاد المقاومة النمساوية في عام ١٩٣٨ بعد ان ضمها هتلر الى المانيا ،وحكم بالاعدام من قبل النازيين لكنه هرب الى الولايات المتحدة الامريكية ،توفى عام ٢٠١١. للمزيد انظر: https://en.wikipedia.orgi/

[٧٣] –ميكلوس هورثي(١٨٦٨-١٩٥٧): وصي عرش المملكة المجرية منذ ١٩٢٠حتى ١٩٤٤،كان ضابط في بحرية الامبراطورية النمسا والمجر ،شارك بالحرب العالمية الاولى وتولى رئاسة اركان الجيش عام١٩١٨،في عام١٩٢٠ اصبح وصي على العرش ،لكن الالمان في تشرين الاول١٩٤٤ قاموا في ازاحة من العرش بعد اتفاقية الهدنة مع الاتحاد السوفيتي وعاش في المنفى في المانيا الغربية والبرتقال الى وفاتة عام ١٩٥٧. للمزيد انظر: https://en.wikipedia.orgi/ ; Richard Frucht, Encyclopedia of Eastern Europe From the Congress ofVienna to the Fall of Communism, London, 2000, p. 284.

[74]–Johanna Granville, Austria's First Test Case of Neutrality during the Hungarian Crisis, 1956–57, ,p508.

[75]– JOHANNA GRANVILLE, Austria’s Report Card on Neutrality during the Hungarian Crisis of 1956,p.180.

[76] –Manfried Rauchensteiner , Herbst 1956: Revolution in Ungarn. Welche Rolle spielte das neue, immerwährend neutrale Österreich , Die Presse www.diepresse.com/brodelte-auch-in-wien

[77] – Catherine C. Nielsen, Neutrality Neutralism: Austrian Neutrality and the 1956 Hungarian Crisis, cold war history ,V.6, Issue.4,2006, P. 489.

[78] –Magdalena Klaus,Op.Cit,p.43-44.

[٧٩] – بموجب اتفاقيات لاهاي عام ١٩٠٧، التي دونت حقوق والتزامات الدول المحايدة في الحرب البرية (الاتفاقية الخامسة) والحرب البحرية (الاتفاقية الثالثة عشرة). ولا تزال هذه الاتفاقيات تمثل الإطار القانوني

الدولي الأساسي للحياد، تمنح اتفاقيات لاهاي الدول المحايدة الحق في حرمة أراضيها، ولا يجوز للدول المتحاربة غزو أراضي الدول المحايدة أو استخدامها لأغراض عسكرية (مثل إنشاء قواعد عسكرية)، ولا يجوز لها التسبب في أضرار جانبية للأراضي المحايدة من خلال الأعمال العدائية . للمزيد حول اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب انظر Martin Senn ,Franz Eder ,Markus Kornprobst ,Handbuch ußenpolitik Österreichs , Wien,2022,p.25.

[80]– JOHANNA GRANVILLE, Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda:How Austria dealt with the Hungarian Crisisof 1956, p71

[81] –Günter Bischof, Dirk Rupnow,Migration in Austria, innsbruck university press, 2017,p95. ;Sabrina Theresa Oberleitner , Krisen an Österreichs Grenzen. Die Aufnahme von ungarischenund tschechoslowakischen Flüchtlingen 1956 und 1968,Master of Arts (MA), Wien Vienna, 2024,p.85.

[82] –Manfried auchensteiner, Krisen an Österreichs Grenzen, Spätherbst 1956: Die Neutralität auf dem Prüfstand ,Vienna, 1981,p243.

[٨٣] والتر بينسيب Walther Peinsipp : ولد عام ١٩٠٦ ،بدأ الدراسة في كليةالقانون والعلوم السياسية بجامعة فيينا ١٩٢٦، بعد أن أكمل دراسته وعمل لمدة عام في المحكمة، أصبح محررًا لصحيفة "لينزر ناخريشتن" من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٣٤،في ١٥ حزيران ١٩٣٤عُيّن سكرتيرًا لفالتر آدم ، المستشارًا لشؤون التجارة والزراعة والسياسات الاجتماعية. بعد احتلال المانيا للنمسا في ١٢ مارس ١٩٣٨، فُصل من منصبه وأُنهيت خدمته رسميًا في ٣٠ يونيو ١٩٣٨ ،في عام ١٩٤٢، التحق بالمدفعية الألماني، وعمل مترجمًا في البلقان (يوغوسلافيا وألبانيا). بعد عودته إلى فيينا في ايار ١٩٤٥، عمل في شركة استشارات ضريبية من ١٩٤٥ – ١٩٤٦، ثم وجد وظيفة في قسم التصدير بغرفة تجارة فيينا. في عام ١٩٤٦، أُرسل إلى سويسرا سكرتيرًا تنفيذيًا لغرفة التجارة النمساوية ، في عام ١٩٤٧، انضم وزارة الخارجية، لكنه بقي في سويسرا، حيث عُيّن في المفوضية النمساوية في برن.، في ١٩٤٨، شغل منصب القنصل العام النمساوي في زيورخ في عام ١٩٥٢ تولى منصب القائم بالأعمال في كندا حتى مطلع عام ١٩٥٦ ليتولى منصب المبعوث النمساوي في بودابست في ٢٠ اذار ١٩٥٦ ، علما انه لم يرتقي التمثيل الدبلوماسي النمساوي في هنغارية الى درجة سفاره حتى عام ١٩٦٣: للمزيد انظر https://gedenkort.at /

[84]–JOHANNA GRANVILLE, Austria’s Report Card on Neutrality during the Hungarian Crisis of 1956, p. 176.

[85] – تضمنت المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ (لا يجوز لأي دولة أن تطرد أو تُعيد أي شخص بأي شكل من الأشكال إلى حدود الأقاليم التي تكون فيها حياته أو حريته مهددة بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو رأيه السياسي) للمزيد انظر : Gusztáv Kecskés ,Eine Geschichte, die die Welt betriftDie Aufnahme der ungarischen , Flüchtlinge des Jahres 1956 ,Jahrbuch für Mitteleuropäische Studien 2015/2016, Herausgegeben vom Mitteleuropazentrum an der Andrássy Universität Budapest,2011,.p.50.

[86]– Ibid.

[87] – Ibolya Murber und Gerhard Wanner, ,op.cit,p58.

[88]–Ibolya murber und zoltan FONAGY, DIE UNGARISCHE REVOLUTIONUND OSTERREICH 1956, Wien,2006 p.344.

[89] –Magdalena Klaus,op.cit,p49.

[90]– Sarah Knoll, Zwischen Aufnahme und Transit Österreichische Asyl- und Flüchtlingspolitik im Kalten Krieg, Universität Wien, 2024,p.39.

[91] –Ibolya MurberIbolya Murber, Ma6nahmen zur ungarischen Revolution und Fliichtlingsfrage 1956, Jahrbuchfür Mitteleuropäische Studien2015/2016,Herausgegeben vom Mitteleuropazentruman der Andrássy Universität Budapest,2011, p.58-59.

[٩٢] – خلال الاحتلال الحلفاء للنمسا (١٩٤٥-١٩٥٥) عملت الولايات المتحدة الامريكية على شمول مناطق الاحتلال الغربي بمشروع برنامج الانعاش الاوربي (مشروع مارشال)، ففي الثاني من نيسان ١٩٤٨ دخل مشروع مارشال ERP حيز التنفيذ بعد اقراره من الكونغرس الامريكي وتوقيع الرئيس ترومان عليه في اليوم نفسه ، وفي السادس عشر من نيسان اجتمع ممثلو الدول الست عشرة التي شملها مشروع مارشال في باريس، واتفقوا على تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC ، وانشأت الحكومة الامريكية ادارة التعاون الاقتصادي ECA برئاسة بول جي هوفمان، وافتتح مكتب لها في النمسا في ايار من عام ١٩٤٨ ، بعد قرار أدارة التعاون الاقتصادي فتح مكاتب لها، وإرسال ممثلين دائمين إلى جميع البلدان المشموله بالمشروع. للمزيد انظر :تحسين علي حسين ، مصدر سابق ، ص٢٢٧.

[93]–Ibolya Murber , Die osterreichische Bundesregierung:Ma6nahmen zur ungarischenRevolution und Fliichtlingsfrage 1956, Vierteljahresschrift derRheticus-Gesellschaft in Zusammenarbeit mit dem Arbeitskreis fur Region ale Geschichte,2006, Jahrgang28,p.59-60 .

[94]– Ibid ,p.60.

[95] – Ibolya Murber und Gerhard Wanner, Op.Cit, p.63.

[٩٦] – اللجان الخمس هي :

١. لجنة العمل وتتألف من وزير الداخلية أوسكار هيلمر، ووزير الدفاع فرديناند غراف، ووزير الدولة للشؤون الخارجية برونو كرايسكي.

٢. لجنة حكام المقاطعات يرأسها وزير الدولة لوزارة الداخلية الاتحادية فرانز غروبوفر.

٣. لجنة تنسيق منظمات المساعدة الخاصة ويرأسها: وزير الشؤون الاجتماعية أنطون بروكش، ووزير الدولة فرانز غروبوفر.

٤. لجنة تعبئة المساعدات الخارجية؛ رئيسها: وزير الدولة للشؤون الخارجية برونو كرايسكي.

٥. لجنة المالية، رئيسها: رئيس البنك الوطني النمساوي، يوجين مارغريتا . للمزيد انظر : – Ibolya Murber , Die osterreichische Bundesregierung:Ma6nahmen zur ungarischenRevolution und Fliichtlingsfrage 1956,p.68.

[97] – Ibid,p.67–68,

[٩٨] –يانوس كادر (١٩١٢–١٩٨٩)سياسي ورجل دول هنغاري ، من عائلة متوسط، انظم للحزب الشيوعي الهنغاري عام١٩٣٢، عندما قام الالمان في غزو هنغاري في الحرب العالمية الثانية انظم الى جانب صفوف المقاومة التي استطاعت بمساعدة السوفييت من طرد الالمان خارج هنغاريا عام ١٩٤٥، بعد التدخل السوفيتي في هنغاريا حل كادر محل ارنو جيرو كأمين عام للحزب الشيوعي وشارك بحكومة ناجي الثورية ، بعد اسبوع من انفصل ناجي بسبب قراره الانسحاب من حلف وراسو تم اختياره من قبل السوفييت لقيادة البلاد ، وامر بإعدام ناجي بعد وقت قصير من تولية السلطة : للمزيد انظر الموسوعة العربية ، المجلد الخامس عشر ، دمشق ، ٢٠٠٦، ص٧٩٠؛ https://en.wikipedia.orgi./

[99] – Manfried Rauchensteiner, Herbst 1956: Revolution in Ungarn. Welche Rolle spielte das neue, immerwährend neutrale Österreich, DiePresse.com, https://www.diepresse.com

[100] – JOHANNA GRANVILLE , p.72.

[101]– Michael Gehler,op.cit,p124.

[102] JOHANNA GRANVILLE , p66.

[103]– IBOLYA MuRBER und ZoLTAN FoNAGY , 0p.cit,p353.

[104] –Ibid ,p354.

[105] – Anton Bayer, Die ungarischen Fliichtlingslager in sterreichmIntegration, Bulletin International ,1987, p 105–106.

[106]– Ibolya Murber und Gerhard Wanner , Europiiische Aspekte zur ungarischen Revolution 1956,p.75–76.

[107] – Ibolya Murber, Österreich und die Ungarnflüchtlinge 1956,p31.

[108] –FriedrichKern, Osterreich: Offene Grenze der Menschlichkeit. Die Bewaltigung desungarischen Fliichtlingsproblems im Geiste internationaler Solidaritat. Wien 1959, p68.

[١٠٩] – هي منظمة تابعة للأمم المتحدة ، تأسست في عام ١٩٥١ ، وهي منظمة حكومية دولية رائدة في مجال الهجرة ،تعمل على المساعدة في ضمان الإدارة المنظمة والإنسانية للهجرة لتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة ،وللمساعدة في البحث عن حلول عملية لمشاكل الهجرة ولتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين ، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخليًا، وخضعت لعدة تغييرات في الاسم منذ إنشائها، من اللجنة الحكومية الدولية المؤقتة لحركة المهاجرين من أوروبا (PICMME) في عام ١٩٥١ ،إلى اللجنة الدولية للهجرة الأوروبية

(ICEM) في عام ١٩٥٢، إلى اللجنة الحكومية الدولية للهجرة (ICM) في عام ١٩٨٠، وأخيرًا إلى المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام ١٩٨٩ . للمزيد انظر: https://en.wikipedia.org/

[110]–IBOLYA MuRBER ,ZoLTAN FoNAGY DIE UNGARISCHE REVOLUTION ,p357.

[١١١] أنداو: مدينة تقع قرب الحدود النمساوية – الهنغارية ضمن مقاطعة بورغنلاند ، خلال الثورة هنغارية ١٩٥٦ ، هرب ٧٠ ألف لاجئ من هربا من النظام الشيوعي عبر جسر خشبي صغير يُسمى جسر أنداو نسبة الى اسم المدينة ، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦قام الجنود السوفييت بتفجير جسر أنداو لمنع اللاجئين من من الهرب الى النمسا ، وفي عام ١٩٩٦ أُعيد بناؤه كرمز للحرية وحسن الجوار والمقاومة الديمقراطية واصبح ذكرى خالدة ارتبطت في ثورة هنغاريا . للمزيد انظر. Peter Haslinger, op.cit ,p93.

https://en.wikipedia.org;

[112]– Peter Haslinger, Ibid .

[113] – Ibolya Murber, Österreich und die Ungarnflüchtlinge 1956,p.39.

[114] –Gusztáv Kecskés , Op.cit,.p52-53.

[١١٥] أناستاس إيفانوفيتش ميكويان Anastas Ivanovich : سياسي ورجل دوله بلشفيً ، ترك الكهنوت للانضمام إلى الحزب البلشفي عام ١٩١٥، ليصبح أحد قادة الحركة الثورية في القوقاز في عام١٩١٨، اعتقلته القوات البريطانية التي تدخلت في الحرب الأهلية الروسية ،بعد إطلاق سراحه، التحق بالعمل في الحزب الشيوعي دعم ميكويان لستالين في صراع السلطة في أوائل عشرينيات القرن العشرين إلى حصوله على منصب في اللجنة المركزية للحزب في عام ١٩٢٣ ، وعُيّن مفوضًا للشعب التجارة الخارجية والداخلية في عام ١٩٢٦، وشغل بعد ذلك مناصب تتعلق بهذا المجال ، وفي عام ١٩٣٥، انتُخب عضوًا في المكتب السياسي ، وعمل كمتخصص في الشؤون التجارية.، وعُيّن في لجنة الدفاع عن الدولة ١٩٤٢، التي حكمت الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية أصبح نائبًا لرئيس الوزراء (أي نائب رئيس مجلس الوزراء)، مسؤولاً عن توجيه تجارة البلاد دعم لاحقًا خروتشوف في صعوده إلى السلطة، وأصبح في مستشاره المقرب ونائبًا أول لرئيس وزراء الاتحاد السوفيتي،توفي في١٩٦٤.للمزيدانظر: The New Encyclopedia Britannica, Vol. 8, P.128.https://www.britannica.com/biography/Anastas-Ivanovich-Mikoyan

[116]– Magdalena Klaus , op.cit , p.43

[117]– WOLFGANG MUELLER, op.cit., p98-99.

[118] – Ibid, p.96.

[119]– Reiner Eger, Krisen an Österreichs Grenzen: Das Verhalten Österreichs während des Ungarnaufstandes1956 and der tschechoslowakischen Krise 1968,Vienna, 1981,p.51.

[١٢٠] – قبل توقيع اتفاقية استقلال النمسا ١٩٥٥،تم الاتفاق بين الاتحاد السوفيتي و النمسا على تسليم الحكومة النمساوية حقول النفط والمصافي وحقول التنقيب عن النفط التي كان الاتحاد السوفيتي سيطر عليها بعد تحرير النمسا من الالمان ، مقابل منح الاتحاد السوفيتي (١٠) ملايين طن من النفط الخام سنوياً ولمدة عشر سنوات، وكان ذلك من ضمن التنازلت التي قدمتها النمسا في سبيل الحصول على الاستقلال ،لكن بسبب احداث هنغاريا

١٩٥٦ توقفت النمسا عن تزويد الاتحاد السوفيتي. للمزيد حول المفاوضات انظر : Robert H. Keyserlingk , Austria in World War II An Anglo-American Dilemma , McGill-Queen's University Press, 1988,p. P.128.

[121]- Reiner Eger,op.cit.p51.

[١٢٢] – كانت إدارة أيزنهاور تشعر بالقلق من احتمال اندلاع مواجه بين حلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) القوة الشرق الناشئة مؤثرة والمؤثرة في الشرق مصر ، واحتمال تدخل الاتحاد السوفيتي في الصراع، إمكانية لمساعدة جمال عبد الناصر، وطالبت من بريطانيا وفرنسا قبول وقف إطلاق النار الصادر الأمم المتحدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ ،وعلاوة على ذلك صوتت الولايات المتحدة لصالح قرارات الأمم المتحدة التي تدين الغزو علنًا وتوافق على إنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. أدى انتقاد واشنطن العلني لاثنين من أهم حلفائها إلى توتر العلاقات مؤقتًا مع لندن وباريس وساهم في المساهمة في استقالة رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في كانون الثاني ١٩٥٧. في الوقت نفسه، دفعت مخاوف الولايات المتحدة بشأن استمرار جدوى القوة السياسية والعسكرية الأوروبية (وخاصة البريطانية) في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة السويس إلى إنشاء مبدأ أيزنهاور، الذي منح الإدارة الامريكية سلطة مساعدة دول المنطقة. للمزيد انظر: The Suez Crisis 1956, https://history.state.gov/,

[١٢٣] – قابل محسن كاظم، مصدر سابق ،ص٢٥٤.

[124]- JOHANNA GRANVILLE, Between Scylla and Charybdis: Austria'sFirst Test Case of Neutrality during theHungarian Crisis, 1956-57,p.509.

[125]- JOHANNA GRANVILLE , 0p.cit,p.179.

[126]-JOHANNA GRANVILLE , Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda: How Austria dealt with the Hungarian Crisis of 1956, p.73.

[١٢٧] -إمري هورفاث Horváth Imre : سياسي هنغاري انخرط في الحركة العمالية، في عام ١٩١٦، كان أحد منظمي إضراب متدربي مصنع الهاتف. انضم إلى الحزب الشيوعي في عام ١٩١٨. وفي عهد الجمهورية السوفييتية، عمل أولاً في الشرطة السياسية واصبح عضو في الجيش الأحمر، تم اعتقاله بعد سقوط الجمهورية السوفييتية ،وأُطلق سراحه في عام ١٩٢٠، انخرط في عمل الحزب الشيوعي وألقي القبض عليه في عام ١٩٢١ وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات و في عام ١٩٢٢، تم نقله إلى الاتحاد السوفييتي من خلال تبادل للسجناء، وحصل على شهادة في الهندسة الميكانيكية في عام ١٩٣٢، وعين سفير في موسكو عام ١٩٤٦ في عام ١٩٤٨ تم نقله إلى برلين ، و ثم الى السفارة في الولايات المتحدة (١٩٤٩ – ١٩٥١).، واصبح سفير في لندن(١٩٥١-١٩٥٣). بعدها سفير في براغ (١٩٥٣ -١٩٥٦)، وفي ايار ١٩٥٦ تم وزير للخارجية حتى وفاته : للمزيد انظر:.https://www.arcanum.com/hu/online-kiadvanyo

[128]-JOHANNA GRANVILLE , 0p.cit,p.179.

المصادر والمراجع:

اولا- الرسائل والاطاريح الجامعية:

أ- باللغة العربية :

١- تحسين علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية النمساوية ١٩٤٥-١٩٥٥،اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة البصرة – كلية الادب، ٢٠١٧ .

٢- عباس هادي موسى، الانتفاضة الهنغارية عام١٩٥٦ وموقف الدول الكبرى منها ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة البصرة – كلية الآداب ، ٢٠١٢

ب-باللغة الانكليزية.

1-Dorien Kuipers, THE REFUGEE RACE:BURDEN-SHARING IN EUROPE DURING THE HUNGARIAN REFUGEE CRISIS OF 1956, MA History, Universiteit Leiden ,2019

جـ - باللغة الالمانية:

1- Dorien Kuipers, THE REFUGEE RACE:BURDEN-SHARING IN EUROPE DURING THE HUNGARIAN REFUGEE CRISIS OF 1956, MA History, Universiteit Leiden, 2019

2-Magdalena Klaus, Asyl –Transit – Integration. Krisen am Eisernen Vorhang1956 und 1968, (Mag. phil.),Wien, 2013.

3-Sabrina Theresa Oberleitner , Krisen an Österreichs Grenzen. Die Aufnahme von ungarischenund tschechoslowakischen Flüchtlingen 1956 und 1968,Master of Arts (MA), Wien Vienna, 2024.

ثانيا –الكتب:

ا- الكتب العربية والمعربة.

١- امري كوفاج، حقائق عن المجر، لجنة الدفاع عن المجر واتحاد المحاربين الاحرار، بيروت، ١٩٦٠.

٢- روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، ١٩٦٦.

٣- رياض الصمد ، تطور الاحداث الدولية في القرن العشرين ، بيروت ، ١٩٩٩.

٤- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ،بيروت ،١٩٧٣.

٥- فرج جبران، اجراس الحرية ،القاهرة،٢٠٠٢.

٦- هارولد تمبرلي، ا.ج. جرانيت، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٧٩ -١٩٥٠، ج٢، القاهرة، ١٩٦٥.

ب - الكتب باللغة الانكليزية.

1- Audrey E . Kurth ,The Great Powers and the Struggle over Austria ,1945 -1955 , Doctoral thesis Unpublished ,University of Oxford,1984.

2- Wolfgang Mueller, Laying the Groundwork and Changing Neutrality, 1955–1960, London, 1970.

3- 2- Wolfgang Mueller ,A Good Example of Peaceful Coexistence :The Soviet Union, Austria, and Neutrality, 1955–1991, Austrian Academy of Sciences Press,2011.

4- Malcolm Byrne, The 1956 Hungarian Revolution ,NATIONAL ؛SECURITY ARCHIVE, COLD WAR READERS , Central European University Press, ,2002

5- Robert E. Clute ,The International Legal Status of Austria 1938–1955, Martinus Nijhoff,1962.

6- Robert H. Keyserlingk , Austria in World War II An Anglo-American Dilemma , McGill-Queen's University Press, 1988.

جـ - الكتب باللغة الالمانية.

1- Erwin A. Schmidl, Ungarnkrise 1956 und Österreich, Wienm 2003.

2- FriedrichKern , Osterreich: Offene Grenze der Menschlichkeit. Die Bewaltigung desungarischen Fliichtlingsproblems im Geiste internationaler Solidaritat. Wien 1959.

3- Gusztáv Kecskés : ,Eine Geschichte, die die Welt betriftDie Aufnahme der ungarischen , Flüchtlinge des Jahres 1956 ,Jahrbuch

für Mitteleuropäische Studien 2015/2016, Herausgegeben vom Mitteleuropazentrum an der Andrássy Universität Budapest ,2011.

4- Günter Bischof, Dirk Rupnow,Migration in Austria, innsbruck university press, 2017

5- Heino Nyyssönen ,THE PRESENCE OF THE PAST IN POLITICS 1956 after 1956 in Hungary, University of Jyväskylä,1999.

6- IBOLYA MuRBER und ZoLTAN FoNAGY, DIE UNGARISCHE REVOLUTIONUND OSTERREICH 1956, Wien,2006.

7- Manfried auchensteiner ,Krisen an Österreichs Grenzen;, Spätherbst 1956: Die Neutralität auf dem Prüfstand ,Vienna, 1981.

8- Martin Senn ,Franz Eder ,Markus Kornprobst ,Handbuch ußenpolitik Österreichs , Wien,2022.

9- Peter Haslinger, Hundert Jahre Nachbarschaft: Die Beziehungen zwischen Österreich und Ungarn, 1895–1994,Frankfurt ,1996.

10- Sarah Knoll, Zwischen Aufnahme und Transit Österreichische Asyl- und Flüchtlingspolitik im Kalten Krieg, Universität Wien, 2024.

11- Reiner Eger, Krisen an Österreichs Grenzen: Das Verhalten Österreichs während des Ungarnaufstandes1956 and der tschechoslowakischen Krise 1968,Vienna, 1981

12- Tamara Scheer, Das Bundesheer 1956, landesvcrrcidigungsakademie Wien und des Heeresgeschirhtichen Museums, 2006

ثالثا- البحوث والدراسات:

أ- **العربية.**

١- شريف محمد عبد الجواد ،موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة المجرية ١٩٥٦،جامعة المنيا - مجلة بحوث الآداب ،مج ٢٤، العدد٩٤ ،٢٠١٣.

٢- مأمون شاكر اسماعيل ،موقف الولايات المتحدة الامريكية من مساعي هنغاريا للخروج من الحرب العالمية الثانية ٢٩كانون الثاني -١٢اذار١٩٤٣، مجلة الجامعة المستنصرية- مجلة كلية التربية ، العدد الثاني ٢٠٢١.

٣- وسام علي ثابت ورائد راشد محمد ، اثر الحركات القومية في تفكيك الامبراطورية الثنائية ١٩١٧-١٩٢٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مج ٢٠، العدد٢ ،شباط ،٢٠٠٣.

٤- قابل محسن كاظم ،سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الازمة الهنغاري ١٩٥٣-١٩٥٧،مجلة كلية الآداب -جامعة واسط ، مج١٦، العدد٤، ٢٠٢٤ .

٥- عبدالله عبد العاطي عبد السلام محمد ، ازمة السويس والثورة المجرية ،مركز البحوث والدراسات التاريخية ، القاهرة ، العدد ٣١،تموز ٢٠١٩.

ب - باللغة الانكليزية .

1- Catherine C. Nielsen, Neutrality Neutralism: Austrian Neutrality and the 1956 Hungarian Crisis, cold war history ,V.6, Issue.4,2006

2-JOHANNA GRANVILLE , Austria's Report Card on Neutrality during the Hungarian Crisis of 1956 , Australian Journal of Politics and History: Volume 56, Number 2, 2010.

3- JOHANNA GRANVILLE, Of Spies, Refugees and Hostile Propaganda:How Austria dealt with the Hungarian Crisisof 1956, History, Vol. 91, No. 1 (301) (JANUARY 2006),

4- Johanna Granville, Austria's First Test Case of Neutrality during the Hungarian Crisis, 1956–57 , Journal of Communist Studies and Transition Politics , 20 Nov 2010.

5-Michael Gehler, From Non-alignment to Neutrality ,Austria's Transformation during the First East-West Détente, 1953–1958, Journal of Cold War Studies, Vol. 7, No. 4 (Fall 2005).

6-OHANNA GRANVILLE, AUSTRIA AND THE HUNGARIAN CRISIS OF 1956, Stanford University ,The Historical Association and Blackwell Publishing Ltd, January 2006.

جـ- باللغة الالمانية.

1- Arnold Suppan, The Imperialist Peace Order in Central Europe: Saint-Germain and Trianon, 1919–1920, West Bohemian Historical Review, X, 2020.

2- bolya Murber und Gerhard Wanner, Europiiische Aspekte ,zur ungarischen Revolution 1956,Vierteljahresschrift der Rheticus Gesellschaft in Zusammenarbeit mit dem Arbeitskreis fur Region ale Geschichte Jahrgang 28,2006.

3- Magdalena Klaus, Asyl –Transit – Integration. Krisen am Eisernen Vorhang1956 und 1968, (Mag. phil.),Wien, 2013.

4 - Norbert Sinn, Schutz der Grenzen: Der Sicherungseinsatz des Österreichischen Bundesheeres an der Staatsgrenze zu Ungarn im Oktober und November 1956 , sterreichische Militrische Zeitschrift , Ausgabe 4,2005.

5 - Peter Wassertheurer, Austria and the Hungarian uprising in 1956:Neutrality being tested, or Neutrality on the Test Stand ,Corvinus Journal of International Affairs, Vol. 1 No. 3 (2016).

رابعا- الموسوعات:

أ- باللغة العربية

الموسوعة العربية ، المجلد الخامس عشر ، دمشق ، ٢٠٠٦.

ب-باللغة الانكليزية

1- Bernard A.Cook, Europe Since 1945 , An Encyclopedia, Vol.2,Garland Publishing, Inc ,New York & London ,2001.

2- Richard Frucht, Encyclopedia of Eastern Europe From the Congress ofVienna to the Fall of Communism, London, 2000.

3- The New Encyclopedia Britannica, Vol. 8.

4- The Encyclopedia Americana, Vol. 19.

خامسا- مواقع الأنترنيت :

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

1-anfried Rauchensteiner, Herbst 1956: Revolution in Ungarn. Welche Rolle spielte das neue, immerwährend neutrale Österreich, DiePresse.com, https://www.diepresse.com/.

2-Manfried Rauchensteiner , Herbst 1956: Revolution in Ungarn. Welche Rolle spielte das neue, immerwährend neutrale Österreich , Die Presse www.diepresse.com/brodelte-auch-in-wien

3-https://ar.wikipedia.org

4-https://www.britannica.com.

5-https://old.bigenc.ru/domestic_history.

6--https://www.moderndaysaint.com/saints/leopold-fig .

7-https://timenote.info/ru/Sergej-Lapin.

8-https://www.aeiou.at/aeiou.encyclop.

9-https://gedenkort.at.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies